مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٢٣

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد رسلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أشيبالا – موسفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

لا مخرج بلا استراتيجية

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2000/1072)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

لا خروج بلا استراتيجية

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2000/1072)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبيلاروس وتايلند وجنوب أفريقيا والدانمرك وسلوفاكيا وسنغافورة والفلبين وفنلندا وكرواتيا ومصر والنرويج والنمسا والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة ويتزلي (أستراليا)، والسيد كاستروب (ألمانيا)، والسيدة مورنغان (أيرلندا)، والسيد فنتو (إيطاليا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد لينغ (بيلاروس)، والسيد جايانام (تايلند)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد بوجير (الدانمرك)، والسيد تومكا (سلوفاكيا) والسيد محبوباني (سنغافورة)، والسيد مالينغان (الفلبين)، والسيدة رازي (فنلندا)، والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد هوننغستاد (النرويج)، والسيد بلانزلتر (النمسا)، والسيد شارما (الهند) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/1072 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة بشأن صنع القرار في المجلس فيما يتعلق بإنهاء البعثات وتحويل البعثات.

ورغم أنه من المقرر أن يعقد المجلس عددا من الجلسات المفتوحة خلال هذا الشهر، فينبغي أن ينظر إلى جلسة اليوم بوصفها الجلسة الرئيسية التي تعقد خلال مدة الرئاسة الهولندية. وليست هناك علاقة بين عنوان الموضوع وخروج هولندا الوشيك من مجلس الأمن، ولكنه هدية وداعية، وكما هو الحال بالنسبة للهدايا، يبقى أن نرى ما إذا كانت الهدية ستروق للجميع بمجرد أن ينزع غلافها.

وقبل أن أعطي الكلمة في المناقشة التي أعتقد أنها ستكون حيوية، أود أن أشير بإيجاز إلى ما فعلناه.

والطريقة التي أوضحنا بها موضوع مناقشة اليوم – في مرفق رسالة موجهة إلى الأمين العام مني بصفتي الوطنية – غير عادية إلى حد ما. وما تضمنه المرفق غير عادي بدرجة أكبر. ولا يبدأ مجلس الأمن في معظم الأحيان مناقشة مفتوحة على أساس وثيقة تتضمن تعبيرات مثل ”عدم الرغبة في الإنفاق“، و ”الدوافع الضيقة النطاق“، و ”الكيل بمكيالين“. ومع ذلك، نرى أن مناقشة عملية صنع القرار في مجلس الأمن بالنسبة لإنهاء عمليات السلام

لا يمكن أن تكون مثمرة إلا إذا تطلعنا إلى تحقيق درجة من الصراحة لا ترتبط عادة بجلسات مجلس الأمن المفتوحة.

وتحقيقا لهذه الدرجة من الصراحة، كان من المحتم ألا يتضح مؤقتا وإلى حد ما الخط الفاصل بين وظيفتي كرئيس للمجلس وما أسهم به بصفتي الوطنية. ولكنني أؤكد لأعضاء المجلس أن هذه المرحلة قد مرت الآن. والغرض الوحيد المرفق المقدم منا هو تركيز هذه المناقشة، وسنعرف حالا إلى أي حد كان ذلك ناجحا.

إن المسألة التي نود معالجتها اليوم هي ما إذا كان مجلس الأمن يستطيع تحسين أدائه في مسألة صنع القرار بشأن إنهاء عمليات السلام أو جعلها انتقالية. وهذه المسألة لا تعالج بشكل محدد في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي (S/2000/809)، ولكنها تتوافق بوضوح مع ما نص عليه التقرير بشأن عملية صنع القرار في مجلس الأمن. وهناك صلة جلية بين الوضوح الأكبر المتعلق بإنهاء عملية السلام، والولايات الصريحة، وذات المصداقية، والقابلة للتحقيق، التي يطالب تقرير الإبراهيمي أن تبدأ هذه العمليات بها. ونتوقع أن نستمع إلى مقترحات بالتحسينات في ميادين متنوعة، مثل التحليل والتخطيط، والإرادة السياسية، والالتزام والقيادة، والموارد والتمويل.

ولكن أية مناقشة واقعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك بأنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك ضمان مطلق بأن أية عملية للسلام، متى بدأت، ستتابع إلى أن تتوفر شروط انتقالها على نحو منظم إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فأي سلام يبدو مرة أنه يصلح للبقاء قد يذهب أدراج الرياح فجأة، ويجب أن ندرس كذلك الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة، في هذه الحالة، أن تحد من الضرر الناجم عن الإنهاء المبكر والمحتم لعملية السلام.

هذا كل ما وددت أن أقوله من باب التقديم للمناقشة. والكلمة الآن متاحة لمن يطلبها.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا، السيد الرئيس، على إبداعكم في إجراء مناقشة حول قضية تبدو لأول وهلة أنها تجريدية، ولكنها في الواقع تستهدف جوهر مسؤوليات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وشكرا لكم كذلك على الدعوة إلى عقد جلسة حول استراتيجيات الخروج في وقت تبحث دولتي فيه عن مخرج في فلوريدا. وأنني على يقين من أننا سنجد مخرجا، ولكننا نراقب باهتمام ويقظة. وأود أن أذكر أولا، حيث إن الكثيرين من زملائي في الأمم المتحدة قد أثاروا هذه المسألة، أن للولايات المتحدة حكومة حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير، وأن رئيسنا في بروني حاليا في اجتماع للقمة مع قادة حكومات كثيرة ممثلة هنا. وأعتقد أنه اجتمع الآن، أو على وشك الاجتماع بالرئيس جيانغ زيمين، وقد انتهى توا لقاؤه بالرئيس بوتين. وأود فقط أن أؤكد لكل أصدقائنا في الأمم المتحدة أنه بينما تجري هنا مسرحية حقيقية حول من سيكون الرئيس القادم للولايات المتحدة، فإن لدينا الآن حكومة موجودة وتضطلع بوظيفتها، ولا يوجد هناك، بأي حال من الأحوال، ما ينال من قوة الولايات المتحدة أو من قدرتنا على إدارة علاقاتنا الخارجية في هذه المرحلة. ويجب أن أؤكد ذلك، لأن هذه المسألة أثيرت مؤخرا من جانب العديد من الأفراد.

إن ابتكاركم، سيدي، يستحق الثناء، إذ يجعلنا نعالج مشكلة واقعية وعملية في إطار نظري. وهذه مرحلة تواجه فيها عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحديات لم يسبق لها مثيل – وهذه قضية تكلمت بشأنها مرارا وتكرارا بوصفي مواطنا عاديا كذلك – في وقت يزيد

فيه الطلب على عمليات حفظ السلام عن القدرات والموارد المتاحة، كما يتضح من تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي (S/2000/809). إن طبيعة حفظ السلام نفسها قد تغيرت. فكان من المعتاد أن تُعرَّف أساسا على أنها جهود تبذل لمراقبة الحدود بين الدول، وفي بعض الحالات، مثل إثيوبيا – إريتريا، ستظل كذلك. ولكنها تثير تساؤلات بصفة متزايدة حول تحقيق السلام والاستقرار في الصراعات داخل الدول. وهذه أصعب قضية بالنسبة للأمم المتحدة.

وكثير من البلدان الممثلة في هذه القاعة تشعر بالقلق على نحو مشروع حيال قضية السيادة، وحيال حدود المساس بهذه السيادة من جانب الأمم المتحدة. ويتجسد مبدأ السيادة بشكل كامل في ميثاق الأمم المتحدة، وسأذكر فقط بشأن هذه النقطة الحساسة، التي يشعر تجاهها بعض أعضاء مجلس الأمن بقلق خاص، أنه لهذا السبب بالذات، نقول بشأن القضية التي وردت في الاقتراح المقدم من السفير القدوة والرئيس عرفات لحماية الشعب الفلسطيني أنه لا يمكن البت فيها دون موافقة كاملة من جانب إسرائيل.

ولكن عند وضع أية عملية لحفظ السلام في مكانها، وهو الموضوع الأساسي الذي نناقشه اليوم، يجب أن يكون من الأجزاء الجوهرية لهذه البعثة تقرير الظروف اللازمة لتخفيضها – وبعبارة أخرى، استراتيجية الخروج. ووضع أهداف ونواح تفهم واقعية يجب أن يشكل جزءا أساسيا من كل قرار نتخذه. ومن المؤكد أنه ليس من السهل تحقيق الكثير من أهدافنا. ففي أماكن مثل البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، والكونغو، وسيراليون، يواجه المجتمع الدولي مشاكل بالغة الصعوبة. فهذه المجتمعات قد تمزقت داخليا من جراء الانقسامات – التي تغذيها العوامل الإثنية، والسياسية، والدينية، وغذاها من الخارج الفساد، والمآسي. وفي هذه الأماكن، يشكل حفظ السلام مصدرا للاستقرار، وتتيح مشاركة المجتمع الدولي أفضل أمل لعامة الناس لكي يعيدوا بناء حياتهم.

وإن لم نعالج أسباب الصراع، فسينخفض دور الأمم المتحدة إلى معالجة نتائج الصراع، مما يعني أن الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة – مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي – ستنفق أموالا أكثر في نهاية المطاف – وأؤكد ذلك، أموالا أكثر بكثير – على معالجة النتائج مما كنا سننفقه على معالجة الأسباب. وينبغي لي أن أؤكد أن مثلا من أقدم الأمثال في اللغة الانكليزية، ”درهم وقاية خير من قنطار علاج“، ينطبق مباشرة على هذه الحالة.

وهذا يعني أنه ينبغي أن نتوخى الحذر الشديد عندما نتكلم عن استراتيجيات الخروج، فلا نخلط بينها وبين المواعيد النهائية للخروج. ونوافق على أنه من الأفضل تماما أن يكون لعمليات حفظ السلام نهاية معينة، وألا تكون غير محددة المدة على نحو مطلق. أما استراتيجية الخروج، فيجب أن توجه صوب هدف عام محدد، لا موعد نهائي مصطنع، ومفروض من جانب واحد، وتعسفي. فالمواعيد النهائية المصطنعة تشجع الأطراف المتقاتلة على الانتظار مدة أطول من التدخل الأجنبي، والتعطيل والانتظار إلى أن يبتعد المجتمع الدولي، وعند ذلك يمكنها استئناف ما كانت تمارسه من قبل. إن المواعيد النهائية المصطنعة تعطي عذرا لأباطرة الحروب وللمجرمين، وللرسميين الفاسدين للبقاء بعد نفاد صبر المجتمع الدولي.

لقد استوعبنا هذا الدرس في البوسنة، بعد اتفاق دايتون للسلام، الذي سيكون قد انقضى عليه خمس سنوات في الأسبوع القادم، عندما حددت الولايات المتحدة موعدين محددين اعتباطيين لوجود قواتها: الأول، محددا بـ ١٢ شهرا بعد دايتون مباشرة؛ والثاني، محددا بفترة ١٨ شهرا في كانون

الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان هذان الموعدان المحددان خاطئين، كما قلت في ذلك الوقت. وأخيرا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اتخذ الرئيس كلينتون قرارا شجاعا يعكس اتجاه السياسة الأمريكية، فأعلن أن قوات الولايات المتحدة ستظل في البوسنة إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد له حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكما قال الرئيس كلينتون في ذلك الوقت، أنه يجب تحقيق أهداف هذه البعثة، ''ارتباطا بمعالم محددة، لا بموعد نهائي''. ولا يمكنني أن أؤكد أكثر مما يجب أهمية ذلك. فقد أخبرت أولئك الذين كانوا يحاولون الانتظار إلى أن ينفد صبر المجتمع الدولي أن الولايات المتحدة، على الأقل، عازمة على الوفاء بمهمة البعثة، وعلى عدم السماح بتحديد البعثة عن طريق موعد نهائي تحكمي.

وبعبارة أخرى، يجب أن تحدد أهدافنا الجدول الزمني، وليس العكس. ولنأخذ مثالا بعيدا، ولكنه هام، تأملوا حالة كوريا. لم يكن أي شخص في العالم يظن أن القوات الدولية ستظل في كوريا بعد ٤٧ عاما من وقف النار هناك. لم يكن هناك سياسي واحد من أي بلد في قيادة الأمم المتحدة عام ١٩٥٣ يمكنه أن يتصور شيئا كهذا. غير أن ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ فرد من القوات الأمريكية لا يزالون في كوريا اليوم، وهم يحظون بالقبول من الجميع باعتبارهم يشكلون جزءا هاما من الاستقرار المستتب هناك. وهم يتمتعون بمساندة الشعب الأمريكي، ولم يعودوا هدفا للانتقاد من جانب الدول الأخرى. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الولايات المتحدة تجنبت الجداول الزمنية التعسفية للانسحاب التي أخطأت إدارة كارتر باقتراحها في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، وتقدمت صوب الأخذ بسياسة للإبقاء على القوات هناك حتى يتم الوفاء بمهمتها. وحين شهدنا انعقاد مؤتمر القمة التاريخي لزعيمي كوريا الشمالية والجنوبية في الشهر الماضي، كنا نشهد حدثا لم يكن من الممكن وقوعه لو لم تبق القوات هناك. لذلك نقول مرة ثانية نعم لوضع استراتيجية للخروج، أما تحديد موعد نهائي للخروج فلا.

ولا ينبغي مطلقا أن يسمح بأن تعني عبارة ''استراتيجية الخروج'' تحولا متعجلا أو عشوائيا عن هدف جرى تحديده على الصعيد الاستراتيجي ويحظى بتأييد المجتمع الدولي معبرا عنه من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإنما ينبغي أن تعني هذه العبارة تنفيذ تسوية شاملة. ويمكن أن تتمثل بعض الأهداف المرحلية الحاسمة، على سبيل المثال، في توطيد سيادة القانون، واعتقال من يوجه إليهم الاتهام بارتكاب جرائم الحرب، واستحداث المؤسسات الديمقراطية المشروعة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعلى الممثل الخاص للأمين العام برنارد كوشنر، للطريقة الممتازة التي تناولا بها جزءا من أحد الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقاما بتنفيذه، وهو على وجه التحديد، إجراء الانتخابات في كوسوفو الشهر الماضي. وقد كانت تلك خطوة جزئية، ولكنها جزء من استراتيجية طويلة الأجل للخروج، رغم وجود كثير من الأمور الأخرى التي يتعين عملها.

واسمحوا لي بأن أقترح ضرورة أن يتمثل الهدف النهائي، ومن ثم استراتيجية الخروج النهائية في إقامة حكم قابل للمساءلة وفي تحقيق الاستقرار، وإمكان مغادرة القوات الدولية دون أن يؤدي رحيلها للعودة إلى نفس الحالة التي كانت سببا للتدخل في البداية. فذلك هو الشرط الذي لا غنى عنه لإقرار سلام عادل ودائم. ويبرهن التاريخ على هذه الحقيقة، فقد تحقق النجاح بشكل كامل أو جزئي لعمليات السلام في السلفادور والبوسنة وناميبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وكمبوديا جميعا لأنها اتجهت صوب الديمقراطية والمساءلة، ولكن النتيجة الحاسمة، بغض النظر عن تجريم العنف المسلح وإمكانية استمرار التنافس السياسي، هي

انتهاء الحروب في تلك البلدان. وهذه الأمثلة جديرة بالتسجيل باعتبارها نماذج لنجاح عمليات حفظ السلام في عالم ينظر دائما إلى أصعب الحالات ويميل إلى التعجل في إصدار الحكم بأن حفظ السلام عسير المنال. ونحن نرفض ذلك، ونرى أن حفظ السلام أمر ذو أهمية حيوية للعالم. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في حفظ السلام، ولكن هذا الدور غير مقصور عليها. فهذه إذن نماذج للنجاح.

وليس انعدام الرغبة في السلام وراء تقويض عمليتي السلام في أنغولا وسيراليون. فالذي قوض السلام في هذين البلدين المنكوبين هو جوناس سافيمبي وفوداي سنكوح. ويلزم لذلك تعزيز دور الأمم المتحدة في سيراليون، لا تقليصه. وأرى أن نلقي نظرة أخرى على مأساة أنغولا. وإذا نظرنا إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنرى من جديد أن حفظ السلام وكفالة المساءلة يسيران جنبا إلى جنب. ونتعلم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أن السلم والاستقرار لا يمكن فصلهما عن الديمقراطية وعن مسألتي التسامح والحكم الرشيد. فلا يمكن للمرء أن يريد السلام ما لم يكن مستعدا لقبول الديمقراطية والمساءلة.

وأؤيد بشكل كامل ما أعربت عنه حكومتكم يا سيدي الرئيس وزملاؤنا الهولنديون من آراء مفادها أننا يجب أن نركز على القيام بالمهمة على الوجه الصحيح بدلا من التركيز على الخروج. فالقيام بالمهمة على الوجه الصحيح هو بالدرجة الأولى مسؤولية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتصرف من خلال أمانة عامة لديها القدرة المؤسسية على المساعدة في تشكيل قراراتنا وتنفيذها.

وأرحب بحضور وكيل أميننا العام الجديد المعني بعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غيهينو، في المجلس هذا الصباح. وأقول له، كما أقول من جديد لزملائي، إن تنفيذ ما جاء في تقرير الإبراهيمي رغم عدم كفايته يشكل خطوة ضرورية إلى الأمام. وأرحب بالقرار الذي صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع في هذا الشأن، وأرجو أن تتخذ الأمم المتحدة، والهيئات الأخرى داخل نطاق الأمم المتحدة، الإجراء اللازم لتزويد وكيل الأمين العام الجديد بالموارد الإضافية التي يحتاج إليها للاضطلاع بوظيفته المحفوفة بالصعاب والمتسمة بالأهمية بدرجة لا يمكن تصورها.

وأرى بهذه المناسبة، ويجب أن أقول هذا بصراحة تامة، إن البلدان المساهمة بقوات، وبعضها ممثلة بين الحاضرين هنا اليوم، لم تستشر في الماضي بالقدر الكافي من جانب إدارة عمليات حفظ السلام. ولا أعتقد أنها ممثلة تمثيلا وظيفيا كافيا في هذه الإدارة. وأقول هنا اليوم إنني أحث بقوة، كجزء من النهوض بحفظ السلام، على أن تضطلع البلدان المساهمة بقوات بدور أقوى في العملية التشاورية وفي الهيكل الوظيفي للإدارة، فهي التي تحمل العبء، وتتحمل بصفة متزايدة المخاطر البشرية التي ينطوي عليها. ولا أستطيع أن أفهم لماذا لا تتمتع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات بأي تمثيل كبير في تلك الإدارة. وأما عن بلدي، فلا أرى أننا أيضا ممثلون تمثيلا كبيرا في الوقت الراهن. إذ لا يوجد سوى أمريكي واحد من بين ٤٢٠ شخصا يعملون في الإدارة المشار إليها. وأرجو أن يتم تصحيح ذلك الوضع أيضا. وأتكلم هنا باسم الكثيرين من أصدقائي في صفوف ممثلي الدول الحاضرين معنا هنا والذين كلموني في ذلك مباشرة. وأنا أؤيدهم بقوة.

وندرك جميعا أن قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على التخطيط لحفظ السلام وإدارته ودعمه قاصرة بدرجة شديدة. وهذا هو السبب في أننا نريد أن ينفذ تقرير الإبراهيمي إلى أقصى درجة ممكنة. وما لم نتحرك بشكل حاسم بشأن إصلاح مسألة حفظ السلام على نحو فعال،

فقد يخلص من يوجهون التهديدات لحفظة السلام في كل أنحاء العالم إلى أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الإرادة والتماسك، بل ينقصها القدرة على أداء الوظائف الأساسية المنوطة بها في مجال حفظ السلام. ففي غياب الإصلاح، سيعاني من يعتمدون على الأمم المتحدة ويحدوهم الأمل فينا في أماكن من قبيل تيمور الشرقية، وكوسوفو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما عانوا في الماضي. وكما قلنا مرارا من قبل، يلزم أن نتأكد من توفير الموارد التي تحتاج إليها الأمم المتحدة للقيام بحفظ السلام بأسرع ما يمكن.

ولا يمكن للعنصر العسكري في حفظ السلام على أهميته أن يحقق سوى القدر الضروري من الاستقرار للبحث عن حلول سياسية للمشاكل السياسية. وتتمثل مهمتنا في المجلس في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء ذلك الحوار، والمساعدة في إجرائه، وأن نظل متواجدين لكي نبني ونعيد بناء المجتمعات التي تحطمت، كيما تزداد فيها المؤسسات الديمقراطية. ويجب على الأمم المتحدة أن تتيح للبلدان والمناطق فرصة لتنعم بالسلام. وخلال مؤتمر قمة الألفية، عثر الرئيس دي لا روا، رئيس جمهورية الأرجنتين، على كلمة رأى أنها تصف هذا المذهب. فقد قال في معرض حديثه عن مبدأ عدم التدخل إن هناك مبدأ موازيا لا يقل عنه صحة هو عدم اللامبالاة. ولا أعرف المقابل الإسباني، ولربما كان وقعه أفضل في الاسبانية. ولكنه بأي من اللغتين مفهوم رائع أؤيده بقوة. ويأمرنا مبدأ عدم اللامبالاة بإصلاح أمر حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وإنقاذه بتزويد جنودنا ذوي الخوذ الزرق بالوسائل التي تلزمهم للنجاح. ومن هذه الوسائل وضع استراتيجية واقعية للخروج تستند إلى التزامات مستدامة إزاء تحقيق السلام والحكم القابل للمساءلة.

وختاما، اسمحوا لي مرة ثانية بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة هذه القضية. وأرجو وأتوجه بالدعاء أن نواصل هذه المناقشة فيما بيننا وأن تكون الأفكار الأساسية التي تجمعنا هنا اليوم هي أيضا الأساس الذي تستند إليه المناقشة المستمرة بشأن تنفيذ توصيات الإبراهيمي حتى يكون فيها عون لوكيل أميننا العام الجديد، الذي نعرب له عن دعائنا وآمالنا ودعمنا، في مهمته الشاقة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، لقد طلبت منا اليوم التفكير في موضوع ”لا خروج بدون استراتيجية“. ومبادرتكم محمودة للغاية وإنني أشكركم عليها. وهي تأتي في الوقت المناسب، فهو مناسب لأن الأمم المتحدة تشارك في تجربة غير مسبوقة فيما يتعلق بالبحث المتعمق في عمليات صنع السلام وفي إعادة تشكيلها عقب تقديم تقرير الإبراهيمي المفيد جدا. وأيضا لأن مجلس الأمن قد أنشأ بعض العمليات الهامة بل والحاسمة – وأقصد بذلك بالذات عمليتي كوسوفو وتيمور – وينبغي أن يكون قادرا على إنهائها دون المخاطرة بمستقبل الشعوب المعنية.

وتدرس الوثيقة التي أعدها وفد هولندا لكي تناقشها ثلاثة أمثلة لعمليات حفظ السلام. وهي تصف الشروط اللازمة للنجاح، بقدر ما، في إنهاء البعثات وتدرس الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج. ومن هذا المنطلق، أود أن أدلي ببضع تعليقات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي اعتقادنا أن هذه العملية تستحق أن نستخلص منها بعض الدروس الهامة من وجهة النظر التي تشغلنا اليوم. وأود أن أشير إلى خمس نقاط منها.

أولا، إن إدارة هذه العملية كانت أكثر الإدارات الممكنة شمولا. فإلى جانب نظر مجلس الأمن فيها على نحو منتظم، أنشئ فريق للأصدقاء يتكون من أعضاء مجلس الأمن المهتمين بهذه الحالة على وجه الخصوص، فضلا عن المساهمين بقوات، وبلدان من المنطقة والمانحين الخارجيين. وقد مكّن ذلك ليس فقط ضمان وجود فهم مشترك جديد لأهداف

البعثة وعملها، بل ومكّن أيضا ضمان وجود تماسك في العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي قدر الإمكان، فيما يتجاوز عمل البعثة ذاتها.

ثانيا، حدد فريق الأصدقاء مجموعة من المعايير، والمعالم لتقييم أداء البعثة، وخاصة، الجهد الذي بذلته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لمواكبة التزام المجتمع الدولي. وحتى ولو لم يتم تلبية هذه المعايير على النحو الأمثل، فقد وفرت خريطة للطريق تصف الأهداف المتوخاة لتحقيق استقرار دائم للحالة، وشكل من أشكال أجهزة المتابعة، مما يتيح تقييم النتائج وتعديل فترة استمرار البعثة وولايتها.

ثالثا، وعلى هذا الأساس، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة إيجاد بيئة آمنة لإجراء الانتخابات العامة والرئاسية، حتى يتمكن البلد من إنشاء مؤسساته السياسية التي تحظى بالشرعية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن هذا الشرط السياسي لم يكن كافيا؛ فقد كان شرطا جوهريا لمعالجة المشاكل الأخرى لجمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعا، لم تكن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة من خلال البعثة، هي الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها المجتمع الدولي لدعم عملية الإنعاش في أفريقيا الوسطى. ففي نفس الوقت، كانت المؤسسات المالية الدولية والمانحين الدوليين يسعون لمعالجة الجوانب الاقتصادية والمالية لتلك الحالة.

وأخيرا، عندما أُنهيت البعثة في شباط/فبراير من هذا العام، حرص الأمين العام ومجلس الأمن على الاحتفاظ بمكتب دعم في الميدان، يهدف، فيما يهدف، إلى متابعة تنفيذ عمليات الإصلاح وللتشجيع على اتخاذ نهج متكامل لبلورة وتنفيذ برامج لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وما برح المجلس يحاط علما بالأنشطة أن يضطلع بها ذلك المكتب وبتطورات الحالة.

وأود الآن الإدلاء ببعض التعليقات العامة.

إن وجود استراتيجية يعني في المقام الأول وجود فهم جيد للمشكلة بجميع أبعادها وللحلول الموضوعية التي تتطلبها. وهي ليست مهمة سهلة، وخاصة بالنسبة لمجلس الأمن، لسببين.

أولهما، لأن الفهم المناسب للحالة يتطلب معرفة الأسباب الجذرية للصراعات، ولمصالح ودوافع الأطراف المتناحرة. ولكن المجلس ليس مجهزا تجهيزا كافيا لفهم هذا البعد فهما صحيحا وبسرعة كافية، بينما لا يكون لدى الأمانة العامة في الغالب الوسائل التي تمكنها من القيام بذلك إذا لم يكن لها وجود في الميدان.

والسبب الثاني للافتقار إلى فهم الحالة فهما مناسبا، فيرجع إلى أن مجلس الأمن لا يتدخل في الغالب إلا عندما يندلع الصراع، ويتعامل على الأخص مع مرحلتي استعادة السلام وحفظ السلام. إلا أنه بدون الفهم الواضح للأسباب الجوهرية للصراع، فثمة خطر يتمثل في معالجة الأعراض الظاهرية والتوصل إلى حلول مؤقتة.

وليس من السهل التوصل إلى حلول لأوجه القصور هذه، ولكن هناك بعض العناصر التي يمكن تحديدها وهي: استحداث نهج وقائي؛ وتعزيز قدرات الأمانة العامة على التحليل والإنذار المبكر على أساس توصيات تقرير الإبراهيمي؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية عندما يبقي المجلس الصراع قيد نظره؛ والتأكد، قدر الإمكان، من أن المشاكل الأساسية تحظى بالاستجابات المناسبة في مرحلة حفظ السلام، ولا سيما في مرحلة بناء السلام.

وتعليقي الثاني هو أن الاستراتيجية ينبغي أن تبنى على أساس أهداف نهائية محددة بوضوح، وينبغي أن تتمثل في الأساس في تهيئة الظروف – السياسية والأمنية والاقتصادية لإحلال السلام الدائم. وهو أمر ممكن في كثير من الحالات، ولكنه غير ممكن تماما في حالات أخرى. وأحد الأمثلة الطيبة في هذا الصدد، هو التشابه بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المكلفة بإعداد تيمور الشرقية للاستقلال والأخذ بيدها لتحقيق ذلك الهدف، وبين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المكلفة بتوفير إدارة مؤقتة مع إنشاء مؤسسات انتقالية، في الوقت ذاته، للإدارة الذاتية الديمقراطية في كوسوفو.

وفي كل حالة من الحالات، ينبغي أن تكون لدى مجلس الأمن صورة واضحة عما يمكن له أن يعمله وأن يكيف قراراته وفقا لذلك.

ثالثا، هناك الكثير الذي يعتمد على العناصر الفاعلة المحلية. فإذا كان هناك امتثال واضح على نطاق واسع لقواعد اللعبة، يصبح من الممكن تحديد استراتيجية والتمسك بها. وهذا ما حدث في موزامبيق وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كما بينت لتوي. لكن الصومال ورواندا تبرزان صعوبة هذه المهمة ، بل وعدم إمكانها، عندما لا يتوفر حتى الحد الأدنى من توافق الآراء بين الأطراف في الصراع. والمطروح على مجلس الأمن في هذه الحالة نهجين متعارضين وعلى طرفي نقيض. أحدهما هو التوقف عن العمل، أو مجرد الانسحاب، إذا كان هناك التزام بالعمل في الميدان. وقد حدث ذلك في الصومال ورواندا. ونعرف الثمن السياسي الذي دفعته الأمم المتحدة في الحالتين. والآخر، هو العمل القسري، وهو ما حدث في وقت ما في هايتي، والصومال، وتيمور الشرقية.

وهذا الخيار الأخير يفترض، مع ذلك، مواصلة الالتزام بالمدة المحددة. وفي تيمور الشرقية، بعد أن استعادت القوة الدولية في تيمور الشرقية الأمن الشامل، نشرت الأمم المتحدة بعثة واسعة النطاق وهي بعضة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعهدت اليها بالمسؤولية عن إعادة بناء الإقليم. وهذا التصميم يظهر اليوم في سيراليون.

هذه النقطة الأخيرة تدفعني إلى الدرس الرابع الذي يمكن استخلاصه من الخبرة السابقة. إن تنفيذ استراتيجية ما يعني أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يجب أن تكون على استعداد لتعبئة الوسائل اللازمة طالما كان ذلك ضروريا. لقد قلت بالفعل إنه على الرغم من التحفظات التي أبدتها مختلف الأطراف، استبقيت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ما بعد الوقت الأصلي المحدد. والإصرار غالبا ما يكون عنصرا أساسيا في النجاح.

وهذا يعني أنه من الضروري أن تتوفر الموارد الكافية. وبصرف النظر عن حقيقة أننا نميل إلى تنفيذ عمليات حفظ السلام بميزانية ضيقة جدا، فإن عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع – وأشير هنا إلى بناء دولة القانون، وإعادة الإعمار الاقتصادي واستعادة النسيج الاجتماعي – تعتمد كلها بصفة أساسية على التبرعات. وحتى إذا لم يكن من مهام المجلس الاستجابة لهذا الأمر، فإن هذا السؤال ينبغي طرحه. هل يمكن أن يكون هناك جهد مستمر في سياق استراتيجية للخروج في ظل انقطاع وسيلة التمويل؟

وخامسا، فإن الاستمرارية، مع ذلك، لا تعني الجمود والقصور. وعلى العكس من ذلك، يجب أن تتكيف الأمم المتحدة مع التغيرات في الميدان وأن تسلم غيرها في الوقت المناسب. وسأضرب مجرد مثال واحد هنا. بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في سلوفينيا الشرقية، وبارانيا وسيرميوم الغربية. لقد نفذت هذه البعثة بنجاح عملية سلمية لنقل سلطات الدولة في سلوفينيا الشرقية إلى كرواتيا. وإدراكا للحاجة إلى مواصلة العمل بطريقة هادئة وأكثر تحديدا، قرر

مجلس الأمن إنشاء فريق دعم من الشرطة المدنية لمدة تسعة شهور بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في سلوفينيا الشرقية. والتقييمات التي أجريت لدى انتهاء تلك الفترة اعترفت بالتقدم المحرز دون إشارة إلى أسباب عدم الارتياح أو القلق. ولهذا سلم المجتمع الدولي زمام الأمور إلى برنامج رصد الشرطة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا تزال بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا موجودة هناك في كرواتيا. هذا مثال لخروج استراتيجي تدريجي يتكافأ مع المهام المعقدة التي ينبغي القيام بها. ولكن ينبغي أيضا أن نفكر في هذا كمثال على الانتقال الناجح بين المنظمات الدولية التي تسعى إلى إقامة تنسيق حسن فيما بينها.

وسادسا وأخيرا إن أي استراتيجية للخروج يجب أن تتضمن مجموعة من الأهداف والآليات المتكاملة التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف. فلا يمكن السعي إلى تنفيذ اتفاق سلام إذا لم نراع مصير المقاتلين. وهكذا تظهر الأهمية الحاسمة للتسريح ونزع السلاح وبرنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وكانت هذه الأمور أحد مفاتيح النجاح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في موزامبيق وأحد أسباب الفشل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وهذا يدفعني إلى سؤالي الأول بشأن الدوافع الكامنة لدى أطراف الصراع. لماذا يلجأ الناس إلى حمل السلاح؟ وما الذي يمكن أن نفعله لمنعهم من حمل السلاح مرة أخرى؟ وينبغي، حسب الحالات المختلفة أن تتوفر بدائل حقيقية فيما يتعلق بالأعمال والموارد أو ضمان المشاركة في السلطة على نحو فعال. والجهود التي تبذل لاستعادة السلم والأمن لن تكون لها جدوى إلا إذا عالجنا الأسباب التي تغذي الصراعات، كالاتجار بالمعادن النفيسة التي تمول الاتجار بالسلاح والذي يمكن أن يكون أحد الأسباب الرئيسية للصراع.

ولقد اكتشف المجلس مؤخرا هذا البعد في عدة صراعات في أفريقيا واتخذ إجراءات وفقا لذلك. وينبغي مواصلة هذه الجهود وتكثيفها. واتخاذ قرار في الجمعية العامة سيمكننا من تناول هذا الجانب.

ومن نهاية هذا البيان الطويل - وأعتذر لذلك - لن أتقدم باستنتاجات محددة لأنكم، سيدي الرئيس، طلبتم منا جميعا أن نخرج بنتائج مشتركة من هذه المناقشة. ولكنني أشكركم مرة أخرى على المبادرة بجمعنا بشأن هذا الموضوع الهام لأن صورة الأمم المتحدة ذاتها تعتمد على قدرتنا على أن نضع بنجاح استراتيجية خروج لعمليات حفظ السلام التي عهد لمجلس الأمن أن يقودها إلى النجاح.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري وسرور وفدي أيضا أن نشارك فيما أسميته، سيدي الرئيس، الجزء الرئيسي في برنامج عمل الرئاسة الهولندية، وأعني بذلك المناقشة المفتوحة بشأن البند ”لا خروج بلا استراتيجية“، ونتقدم اليكم بالشكر الجزيل على تقديم المناقشة بشأن مسائل تتصل باختتام أو إنهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعندما نخطط لبدء عملية ما بداية حسنة، ينبغي أيضا أن نخطط من أجل إنهائها على نحو سليم. ومسألة الانتقال من حفظ السلم إلى بناء السلم لم تحظ بالاهتمام اللازم في مداولاتنا في سياق إصلاح عمليات السلام. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) يتناول مواضيع تتصل بالإذن بعمليات حفظ السلام وتحديد ولاياتها. ولكنه لا يغطي استراتيجيات أو بارامترات أي تغيير هام في هذه العملية أو إنهائها.

لقد كنتم على حق، سيدي الرئيس، عندما أشرتم إلى أن تقرير الإبراهيمي لم يتعرض لهذا الموضوع إلا هامشيا. وربما يرجع ذلك إلى الاعتبار الغالب للصعوبات التي نواجهها في ولايات عمليات حفظ السلام وفي نشرها.

إن استخدام كلمة ''خروج'' التي تحمل مغزى سلبيا ربما ليس صحيحا تماما في هذا السياق. فالأصح أننا معنيون هنا بإنهاء عمليات حفظ السلام والانتقال إلى مرحلة بناء السلم بعد انتهاء الصراعات. ونوافق على أنه ينبغي أن تكون بعثات حفظ السلام مدعومة بعملية للسلم لها هدف سياسي واضح. ولكن الاهتمام باستراتيجية للخروج ينبغي ألا يدفعنا إلى مناقشة بشأن ''لا دخول بلا استراتيجية'' أو ''لا دخول بلا استراتيجية للخروج''.

إن إنهاء عملية لحفظ السلام يجب أن يرتبط بإنجاز أهداف البعثة. وبارامترات هذا الإنهاء ينبغي أن تتضمن تقييما موضوعيا لحالة معينة من المنظور المتوسط والمنظور الطويل الأجل. وهذا التقييم ينبغي أن يأخذ الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية وحقوق الإنسان والبعد الإقليمي في الاعتبار.

ولكن تحقيق الأهداف الواردة في الولاية الأصلية لبعثة ما لا يمكن أن يكون المعيار الوحيد للتغييرات الجذرية، أو لسحب أو إنهاء البعثة. فقد تتدهور الحالة على نحو خطير عندما ترفض أطراف الصراع اتفاق السلم أو تستأنف الاعتداءات. وفي تلك الحالة من شأن الوضع أن يتطلب وقف نشر عملية حفظ السلم أو سحبها جزئيا أو كليا حسب الحالة.

ولكن دعونا نركز على الحالات العادية للانتقال من حفظ السلم إلى بناء السلم. إن قرار المجلس بشأن إنهاء عمليات حفظ السلام يتبع بصفة عامة نمطا معينا هو: المساعدة على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار عن طريق رصد وقف إطلاق النار، والمساعدة في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج، والمساعدة في عمليات المساعدة الإنسانية ومراقبة العملية الانتخابية. ويتقرر الانسحاب على أساس تقرير الأمين العام بعد إجراء الانتخابات.

وثمة دراسات لثلاث حالات ترد في الورقة المرجعية المقدمة من رئاسة المجلس، وهي موزامبيق وليبريا وهايتي.

أما موزامبيق فتمثل قصة نجاح، بيد أن معظم هذا النجاح لا يعزى إلى أن الأمم المتحدة قامت بعمل سليم، ولكنه يعزى إلى حد كبير إلى الصدف والملابسات.

لقد ظهرت ليبريا كحالة لبعثة غير منجزة أو نصف منجزة، على الرغم من أنها اتبعت عملية الإنهاء المعتادة. وتبرز هنا نقطتا ضعف أساسيتان. الأولى هي الإخفاق في توفير ضمانات كافية لليبريين حتى ينتخبوا بحرية، والثانية هي الإخفاق في معالجة البعد الإقليمي للصراع الليبري. لقد صوت الليبريون لصالح تشارلز تيلور، كما يقال، خوفا من أن يطلق العنان لعهد من الرعب إذا لم ينتخب. وعلى ضوء تجربة سيراليون، حيث كانت عناصر الجبهة الثورية المتحدة تقطع أيادي المواطنين، لا يمكن استبعاد مثل هذا الخوف. والسؤال الذي يظل يطرح نفسه هو ما الذي كان ينبغي أن يفعله المجلس أيضا أو بشكل إضافي أو ما الذي كان يمكن أن يفعله. وعند معالجة البعد الإقليمي، يظل السؤال مطروحا حول الاحتمالات الخاصة بالنسبة لتحرك المجلس فيما وراء حدود فرض حظر على الأسلحة.

وفي حالة هايتي، تبدو عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وكأنها تركت مهمة نصف مكتملة. ولم يكن قرار المجلس، كما هو مفهوم ضمنا، مرتكزا على تقييم موضوعي للوضع. ولقد أدهشنا الاستنتاج الوارد في الفقرة ١٣ بالوثيقة S/2000/1072 بأن

> ''بعض أعضاء المجلس الرئيسيين قد سعوا لتحقيق أهداف من منظور مصالحهم الوطنية على حساب الالتزام بشكل أرسخ بتسوية الصراع الهايتي''.

ويثير هذا نقاشا شيقا للغاية حول التوفيق بين هدف حفظ السلام وبين المصالح الوطنية المدركة لأعضاء مجلس الأمن. والوضع المعاكس - أي التضحية بالمصالح الوطنية لخدمة أهداف ولايات حفظ السلام - سيكون افتراضا مثاليا. وقد يبدو النقاش فلسفيا، ولكنه يستحق أن نخوض فيه إذا كنا نعني بجدية الإنجاز السليم لحفظ السلام.

إن صون السلم والأمن الدوليين عملية مستمرة. وحفظ السلام هو إحدى المراحل في حلقة متواصلة قد تشمل أيضا تجنب الصراع وحفظ السلام وفرض السلام وبناء السلام. ويجب الحفاظ على هذه الاستمرارية من خلال الانتقال الملائم والمنفذ فلي الوقت اللازم.

الانتقال السلس الذي نسعى إليه سوف يتطلب تنسيقا أفضل بين مجلس الأمن ووكالات أخرى في الأمم المتحدة - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الصناديق والبرامج ذات الصلة. وتظل هناك بالطبع أهمية كبرى لدور مؤسسات بريتون وودز. ولتحقيق ذلك نقترح إنشاء آلية مؤسساتية للتشاور بين جميع الأطراف ذات الصلة لصياغة استراتيجية الانتقال هذه.

وهناك أطراف فاعلة وذات أهمية بالغة تشترك في مهمة السلم والأمن للأمم المتحدة. وأنا أتكلم عن المنظمات غير الحكومية. إن المنظمات غير الحكومية، الإنسانية والإنمائية على حد سواء، تتواجد قبل وقت طويل من وصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتبقى هناك وقتا طويلا بعد رحيل قوات حفظ السلام. إنها تتقاسم جزءا كبيرا من مهمة حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بدورها وبمساهمتها. ولسوف يقدم المجلس دعما لمسؤوليته بإقامة آلية مؤسساتية للتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية. وسوف تساعد مثل هذه الآلية المجلس في تفادي العديد من أخطاء الماضي.

وعند اتخاذ قرار حول إنهاء عملية حفظ سلام، يكون من المفيد للغاية أن تؤخذ في الاعتبار تجربة عمليات حفظ السلام السابقة. وسيكون من العسير تحديد معايير عامة لإنهاء عمليات حفظ السلام. ولما كانت كل حالة فريدة ولها مشاكل خاصة بها، فبالطبع يتعين أن ترتكز قرارات المجلس على الوقائع والاعتبارات المتطورة. ومن المؤكد أن التقييم الموضوعي وبعض التخطيط المتقدم سيكونا مفيدين في اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب. وسوف نواصل السعي إلى هذا الهدف المشترك.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعبر عن تقديرنا لوفدكم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام هذه المبادرة لمناقشة قضية "لا مخرج بلا استراتيجية". وهذا يعبر عن قوة التزامكم بمجلس أمن أكثر فعالية، وهو هدف عملت من أجله هولندا بدون كلل وبفعالية خلال فترة عضويتها في هذا الجهاز.

(تكلم بالانكليزية)

يتناول نقاشنا قضية بالغة الأهمية - ضمان أن يكون الهدف النهائي لأية بعثة حفظ سلام تعزيز فرص السلام المستدام وخفض احتمال استئناف الصراع العنيف. وترى كندا أنه لكي نحقق هذا الهدف يتعين أن ينصب تركيزنا على الإطار السياسي والاقتصادي - الاجتماعي الشامل للصراع، بما في ذلك جوانب حكم القانون ووضع حقوق الإنسان، بدلا من مجرد التركيز على الجوانب العسكرية والإنسانية. ويعني هذا صياغة أفكار تقليدية لحفظ السلام والعمل على التوصل إلى نظرة أوسع وأكثر تكاملا لدعم السلام. وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن على أن يضيف استراتيجيات طويلة الأجل لبناء السلام عندما يخطط لبعثات ويصيغ مشاريع قرارات ولاياتها. إن الحل الطويل الأجل السلمي للصراع يتطلب منهجا تعاونيا وشاملا مع هيئات

الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المسؤولة والدول الأعضاء.

لقد أكدت كندا دائما على أنه يجب لعناصر بناء السلام أن تكون ضمن ولاية أية بعثة لحفظ السلام أو بعثة سلام من بدايتها. وما زلنا نشارك مشاركة كاملة في الجهود الدولية للقيام بعمليات حفظ السلام التي تجمع بين حفظ السلام العسكري والشرطة المدنية وعناصر حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية والجوانب الإنمائية لبناء السلام. وفي هذا الصدد، سنواصل تشجيع وجود قدرة معززة للأمم المتحدة للرد على الأزمات بسرعة وفعالية وبأسلوب متكامل.

كذلك أكدنا، كما تؤكد ورقتكم سيدي الرئيس، على الحاجة إلى صياغة ولايات حفظ السلام طبقا لمتطلبات أرض الواقع، بما في ذلك تسوية الصراع الطويلة الأجل وليس باعتبارات سياسية أو مالية قصيرة الأجل أو متباعدة. وينبغي أن تتوفر للولايات هذه الموارد اللازمة. لقد علمتنا تجارب حفظ السلام الأخيرة أن التركيز المفرط على خفض التكاليف قد يكون أرخص على المدى القصير ولكنه يصبح أكثر تكلفة فيما بعد إذا فشلت البعثات في تحقيق أهدافها. ينبغي أن تكون للمجلس سلطة دائمة لضمان عدم فقدان استثمارات المجتمع الدولي في السلام بسبب نفعية سياسية قصيرة النظر. وهذا يتفق تماما مع جوهر عنوان هذا الموضوع: "لا مخرج بلا استراتيجية".

في الوقت ذاته، يتعين على المجلس أيضا أن يكون حكيما في اتخاذه للقرار بشأن توجيه هذه الاستثمارات في السلام. وبعبارة أخرى، وكما قال السفير تشودري، يجب ألا يكون هناك دخول بلا استراتيجية أيضا. والعامل الرئيسي في هذا الخصوص، وهو العامل الذي أشرتم إليه سيدي الرئيس في الورقة المفيدة للغاية التي أعددتموها لوضع الإطار لنقاشنا اليوم، هو موقف الأطراف على أرض الواقع، لا سيما موقفها من السلام. فإن لم يكن هناك اتفاق سلام، أو إذا استمر اللجوء إلى الخيارات العسكرية بالرغم من وجود اتفاق سلام، يجب على المجلس التروي قبل الموافقة على نشر بعثة من البداية. ومحاولات استيراد الحلول من الخارج ستبقى مجرد محاولات إن لم تشترك المجتمعات أو المناطق المعنية في إرادة السعي للسلام. وسوف نحتاج للتأمل في هذه الحقيقة عندما ننظر على سبيل المثال، في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشهر القادم.

يفرض السعي إلى السلام في بلد يمزقه الصراع الداخلي تحديات خاصة ومعقدة. وأحد الدروس التي نتعلمها في سعينا إلى سلام مستدام ودائم في البلدان الخارجة من الصراع هو أننا بحاجة إلى ضمان وجود قدرة محلية على إدارة الصراع بدون عنف. حفظ السلام هو أداة رئيسية في بناء الأمن الإنساني، وهي فكرة ترمي إلى حماية أمن الشعوب ووضع الشعوب في المقام الأول.

في ظل هذه الخلفية، ندعم دعما كاملا توصيات فريق الإبراهيمي الرامية إلى تعزيز قدرة المجلس على علاج الأسباب الأساسية للصراع بوصفه الرادع الأعظم للصراع العنيف.

علاوة على ذلك، في عالم تتطور فيه الأزمات بسرعة، تتسم الحاجة إلى التخطيط المتكامل لنواة بعثة متعددة التخصصات بأهمية حاسمة منذ البداية. وهذا يشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، مثل الجيش، والشرطة المدنية، ووكالات العمل الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والخبراء المدنيين الآخرين. ونحن، شأننا شأن فرنسا في هذا الصدد، نرحب بتوصية تقرير الإبراهيمي المتعلقة بتعزيز قدرات الأمانة العامة على الإنذار المبكر المرتبطة بجمع

المعلومات وتحليلها وذلك بإنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي. ونرحب أيضا بالتوصية الرامية إلى إنشاء فرق عمل متكاملة تابعة للبعثات لتحسين قدرات الأمم المتحدة على الدعم والتخطيط، مما يمكِّن المجلس من التخطيط الأمثل للمدى البعيد.

وأود أن أقول كلمة عن البلدان المساهمة بقوات. وهذا مجال أعتقد إننا قطعنا فيه شوطا ما، ولكن لا تزال لدينا مسافة كبيرة يتعين علينا أن نقطعها. وأود أن أسترعي انتباه الناس، وخصوصا مَن هم غير أعضاء في المجلس، إلى القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه مجلس الأمن قبل بضعة أيام، بشأن رد المجلس على تقرير الإبراهيمي، ولا سيما إلى حقيقة أن الجزء الأول من مرفقه يشدد على

> ”أهمية تحسين نظام التشاور فيما بين البلدان المساهمة بقوات والأمين العام ومجلس الأمن، بغية التوصل إلى فهم موحد للحالة على أرض الواقع وولاية البعثة وتنفيذها“.

وينص القرار أيضا على أن مجلس الأمن

> ”يوافق في هذا الصدد على تعزيز نظام التشاور القائم“.

وهلم جرا.

وتصعب المبالغة في تأكيد أهمية العمل مع البلدان المساهمة بقوات. ويجب تقديم الإرشاد السياسي والعسكري إلى القوات الموجودة في الميدان بحيث تعرف ما هو المتوقع منها، ويكون لديها فهم موحّد له؛ بحيث تعرف ما المراد من وجودها هناك، وبحيث نعرف نحن ما تقوم به؛ حتى لا تكون البلدان المساهمة بقوات محجوبة في زاوية ما، في قاعة أخرى، بينما يحاول مجلس الأمن اتخاذ قرارات ذات تأثير مباشر على صالح القوات، وفي النهاية على نجاح البعثة.

وأعتقد أن هذا مجال سيركز عليه مجلس الأمن في الأشهر المقبلة، وأعتقد أيضا أنه مجال مهما تكلمنا عنه تصعب المبالغة في تأكيد أهميته.

ونرحب أيضا بقرار الأمين العام الرامي إلى وضع خطة بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على استراتيجيات بناء السلام. ونحن نتطلع إلى تقريره عن اتقاء نشوب الصراعات، المزمع صدوره في الربيع المقبل، ونثق بأنه سيشمل اقتراحات عملية، للدول ولأسرة الأمم المتحدة معا بشكل أعم، لوضع استراتيجيات عملية وواقعية.

وقد ظلت كندا نشطة في البحث عن إيجاد سبل لتعزيز مبادرات بناء السلام. ففي عام ١٩٩٦ أطلقنا مبادرتنا وبرنامجنا لبناء السلام، بهدف مساعدة البلدان التي تدور فيها صراعات على معالجة خلافاتها وإدارة صراعاتها بالطرق السلمية. ويعزز هذا البرنامج أيضا قدرتنا على المشاركة في مبادرات بناء السلام الدولية ويتعهد بتسخير هذه القدرة. وتشمل هذه المبادرات أنشطة مثل تعزيز عمليات تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، ودعم الجهود الوطنية والجهود القائمة على أساس المجتمعات المحلية لتقليل إعداد الأسلحة الصغيرة والتخلص منها؛ والتصدي لمسألة حماية الأطفال المتضررين من الحرب وحماية رفاههم وحقوقهم؛ وتشجيع المصالحة بين السكان، بما في ذلك السكان المشردون؛ وجعل البعد الجنساني عنصرا في المساعدة الإنمائية، ولا سيما في منع الصراعات وفي تسويتها.

ومما يسعد كندا أن تقدم دعمها للأمم المتحدة في وضع إطار جديد لإدارة الصراعات المعاصرة للمساعدة على بناء عالم أكثر سلاما.

ونحن ندعم الجهود القائمة لمساندة تدخلات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما مكاتب وبعثات الأمم المتحدة لمتابعة بناء السلام في أماكن مثل ليبريا، وجمهورية

أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو وهايتي. فهذه المبادرات، على الرغم من أنها لا تتصف بالكمال، تساعد على دعم استثماراتنا في السلم، وتساعد على إظهار التزام المجتمع الدولي الدائم، واستمرار اهتمام المجتمع الدول، ببناء السلم في تلك البلدان.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وفعالية العمل الدولي لدعم بناء السلام تقتضي التنسيق على الصعيد الدولي بين مختلف أنواع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وقوات حفظ السلام، والخبراء المدنيون، وقبل كل شيء، السكان المتضررون أنفسهم.

وأود أخيرا أن أشدد على أن من الضروري للمساعدة الخارجية على بناء السلام أن تدعم المبادرات المحلية الرامية إلى إحلال السلام الدائم، مع عدم محاولة الحلول محلها.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود، على الأخص، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اختياركم لموضوع مناقشة اليوم المفتوحة. فهذا يدل على ما ظللتم دائما تولونه أنتم وبلدكم من أهمية للمسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام خلال النظر في هذه المسألة في المجلس. ونعتقد أيضا أن هذه المناقشة جاءت في الوقت المناسب تماما.

وعلى الرغم من أن مقتضيات إنشاء عملية لحفظ السلام قد اتبعت تحليلا من حيث المبادئ وظلت تمارس لأكثر من خمس عقود في هذه المنظمة، فإن استكشاف استراتيجية الخروج من أي عملية لحفظ السلام لا يزال قليلا حتى الآن. ومع ذلك فإننا نعتقد أن استراتيجية الخروج من عملية ما لها من الأهمية ما لإنشاء العملية تماما، لأن كلتيهما تؤثران بنفس القدر على نجاح العملية.

وإن اتخاذ قرار بإنهاء عملية ما لهو أكثر تعقيدا مما يبدو من حيث المبدأ. ونعتقد أن هناك سببين لذلك. أولا، يجب ألا تحدد استراتيجية الخروج بالضرورة بجداول زمنية موضوعة مسبقا ولكن بالأهداف المراد تحقيقها، وتتباين هذه الأخيرة حسب طبيعة الصراعات. وثانيا، قد لا تتحقق الأهداف إلا على نحو جزئي. وفي تلك الحالة، يتعين على مجلس الأمن أن يقيِّم بعناية العلاقة بين التكلفة البشرية والمالية لمواصلة أي عملية، والآثار السياسية لخروج هذه البعثة على الدول المعنية مباشرة، وكذلك على استقرار المنطقة المعنية.

وفي الصراع التقليدي بين الدول، مثل الصراع الذي يتعلق بنـزاع حول الأراضي أو الحدود، تكون الأهداف أفضل تحديدا: امتثال الأطراف لوقف إطلاق النار، أو تسيير دوريات لمراقبة الحدود. في تلك الحالات تبدو استراتيجية الخروج أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر سهولة في تحديدها.

ولكن من الناحية العملية، قد يحدث أنه على الرغم من عدم تسجيل انتهاكات ذات شأن لوقف إطلاق النار، يظل الصراع كامنا. وهنا يكون الأساس المنطقي لإبقاء العملية بكاملها هو تثبيت الاستقرار أو الردع، للحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد. والمشكلة التي نراها في هذا السيناريو هي أن وظيفة تثبيت الاستقرار قد تؤدي في الأمد البعيد إلى وضع تصبح فيه الأطراف معتمدة على عملية حفظ السلام، فتجعل بذلك من الأصعب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا لإنهائها.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد المنشأة بعد نهاية الحرب الباردة للتصدي لصراعات قائمة بين الدول في الأساس، فإن المصاعب لا تزال أعظم.

وتشتمل هذه العمليات على عناصر عسكرية وسياسية وقضائية، إلى جانب حقوق الإنسان والشرطة المدنية. ويتسع نطاق أهداف تلك العمليات بالنظر إلى

طبيعتها. ونتيجة لذلك، فإن تقييم أدائها يكون أكثر صعوبة. وتتراوح تلك الأهداف بين مراقبة الهدنة إلى بناء المؤسسات وتوفير الخدمات العامة. ونتيجة لصعوبة تحديد أولوية معينة عند تحقيق هذه الأهداف، يكون من الضروري إجراء تقييم دوري ذي نهج متكامل حتى يتسنى قياس الأداء بصورة مرحلية. وفي هذا الصدد، تشكل تقارير الأمين العام، وبعثات مجلس الأمن، والتفاعل مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أدوات هامة.

إن استراتيجية الخروج في مثل هذه العمليات المتعددة الأبعاد، وبشكل أكبر في العمليات التقليدية، ترتبط ارتباطا مباشرا باستراتيجية الدخول. وخلال التخطيط لولاية وبرنامج مهمة ما، ينبغي أن يتم تقييم أهدافها بصورة واقعية وعلى ضوء الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالصراع، وكذلك على ضوء الموارد البشرية والمالية المتاحة. وينبغي أيضا، وقبل كل شيء، أن تتوفر الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف المحددة. ويمثل استمرار وجود هذه الإرادة طوال أي عملية أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على مجلس الأمن والأمانة العامة مواجهتها.

ونعتقد أنه بالنسبة لمعظم العمليات التي تمت منذ انتهاء الحرب الباردة لا يمكن فصل انسحاب أي عملية لحفظ السلام عن أنشطة بناء السلام بعد الصراع. فالتبعات الإنسانية والمؤسسية والاقتصادية المترتبة على أغلبية الصراعات الحالية علمتنا أن إقرار السلام الدائم والمصالحة يتطلب أكثر من مجرد وقف إطلاق النار. فعلينا أيضا أن نهيئ الظروف الضرورية للتنمية المستدامة في إطار من الديمقراطية. ولذا، فقد يبدو لنا أن أي مفهوم شكلي يعطي الأولوية لإنهاء الصراع بصورة قانونية قد يضر بالهدف الأساسي لأنشطة بناء السلام. وبدون الإخلال بالعوامل الخاصة بكل صراع، فإن من الملائم أن تدرس أنشطة بناء السلام قبل أن ينتهي الصراع رسميا، حتى يتسنى تحقيق الانتقال من حفظ السلام إلى أنشطة بناء السلام.

إن وجود ١٥ عملية حفظ سلام - تم تحديد ولايات بعضها على مدى عقود، بينما لم يحقق بعضها إلا جانبا من أهدافها فحسب، والبعض الآخر يشكل إدارات انتقالية للأمم المتحدة - إنما يدلل على جسامة التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن. وبغية التصدي لهذا التحدي بنجاح ينبغي أن يتوفر العزم السياسي لدى الأطراف للتغلب على الأسباب الجذرية لأي صراع، والتوصل إلى اتفاق تام حول أهداف إعادة البناء. وينبغي كذلك أن تتوفر الإرادة السياسية لدى مجلس الأمن من أجل دعم تلك العمليات على طريق السلام والمصالحة. وبنفس هذا التصميم، ينبغي للمجلس أن يؤكد للأطراف أن عمليات حفظ السلام أداة ضرورية لتحقيق أهداف محددة لتلك الأطراف، وأنه ينبغي عدم اتخاذها ذريعة لإرجاء تسوية خلافاتها إلى الأبد.

ومن شأن الأسباب التي ذكرتها، وتلك التي أوردتها الوفود الأخرى، والأسباب التي أبديتموها، سيدي الرئيس، في مستهل هذه الجلسة، أن تدلل على أهمية دراسة وتطبيق استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. كما أنها تقف شاهدا على أهمية هذه المناقشة وحسن توقيتها.

السيد رسلان (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على المبادرة التي اتخذتموها لترتيب هذه المناقشة حول هذا البند الموضوعي من جدول الأعمال "لا مخرج بلا استراتيجية". كما نشعر بالامتنان لوفدكم على وثيقة المعلومات الأساسي التي توفر أساسا سليما لمناقشتنا اليوم. إن الموضوع قيد النقاش اليوم يتعلق ببعض من أكثر الجوانب حساسية وصعوبة في عمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. ومن المهم، علاوة على ذلك، بل ومن المفيد للمجلس، أن يستمع إلى آراء الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في المجلس بشأن هذا الموضوع.

عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل ٥٥ عاما، كان الهدف من هذه المنظمة معالجة الحروب التي تنشب فيما بين الدول. والمطلوب اليوم من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، معالجة أوضاع انعدام الاستقرار والصراع داخل الدول، والاستجابة لها على نحو سريع ومُلح. وفي هذه الصراعات المسلحة والدموية لا يلحق الدمار بالجنود فحسب، وإنما أيضا بالسكان الأبرياء والضعفاء. ويمثل منع مثل هذه الحروب الآن مسألة دفاع عن البشرية ذاتها. ولقد دأب مجلس الأمن منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، على العمل بنشاط في معالجة الجوانب الإنسانية للصراعات، مثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال في الصراعات المسلحة. ومن سوء الطالع، أنه لا يزال منهمكا في معالجة هذه الصراعات المعقدة والصعبة داخل الدول في القرن الجديد.

إن البعد الجديد للصراعات المسلحة، وأعني به الكارثة الإنسانية المتمثلة في هجرة الملايين من اللاجئين والنازحين داخليا، يتطلب انتباها عاجلا لا هوادة فيه من جانب مجلس الأمن، وعملا سريعا لتسويتها. والتوصل إلى حلول للصراعات المسلحة ليس بالمهمة السهلة على المجلس، لأن الأسباب الجذرية لتلك الصراعات الوحشية متعددة الأبعاد في طبيعتها - مثل الطموح السياسي والطمع، فضلا عن المشاكل المدمرة والمستمرة المتمثلة في الفقر المدقع، وأعباء الديون الطاحنة والقهر.

إن وضع حد لمثل هذه الصراعات العسكرية وضمان انتهائها، يمثل تحديا رئيسيا في مجال صون السلم والأمن الدوليين اليوم. ويتطلب الطابع المعقد والهش لهذه العملية مساعدة المجتمع الدولي في كثير من الأحيان. وكما قرر مجلس الأمن في بيانيه المتصلين بهذا الموضوع (S/PRST/1999/21 و S/PRST/1999/28)، يمكن لعملية لحفظ السلام تنفذها الأمم المتحدة بشكل حيادي أن تؤدي دورا أساسيا من خلال أداء عدد من المهام الرئيسية، وكذلك من خلال المساعدة في تهيئة بيئة لتنفيذ عملية بناء السلام بعد الصراع.

حفظ السلام واحد من الأدوات الموضوعة تحت تصرف هذا المجلس. وإن عدد الصراعات المسلحة وكثافتها يتطلبان استجابة شاملة للمشاكل المعقدة والمستعصية لهذه الصراعات. ونعتقد أن حفظ السلام يمكن أن يحافظ على السلم في أكثر البيئات صعوبة عندما يتم نشر هذه العملية بشكل واضح وولاية يُعول عليها وعملية وبقدرة على الردع، مع تجهيزها بما يلزم من الموارد المالية. وينبغي تعزيز هذه العملية، في المقام الأول، بإرادة سياسية مستمرة من جانب كل أطراف الصراع المسلح والفاعلين الإقليميين والمجتمع الدولي.

ومن الحتمي بداية أن تعمل الأطراف كافة، بما في ذلك المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، على إشراك الأمم المتحدة في أي اتفاقات سلمية محتملة في مرحلة مبكرة من المفاوضات. وهذا سيضمن وفاء أية أحكام تتعلق بعمليات حفظ السلام بالحد الأدنى من الشروط، بما في ذلك الحاجة إلى هدف سياسي واضح، والطابع العملي للمهام، والجداول الزمنية، وقواعد الاشتباك وفقا لمبادئ القانون الدولي. ويجب أن يضمن مجلس الأمن، بدوره، أن المهام المناطة بعمليات حفظ السلام مناسبة للوضع في الميدان، بما في ذلك العوامل المؤثرة في فرص النجاح واحتمالات قيام الحاجة إلى حماية المدنيين.

إن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بأنه فيما وراء وزع مهام حفظ السلام في حالات الصراع الحالية، هناك

حاجة للمجلس والأمم المتحدة بأسرها لبلورة استراتيجيات مناسبة للدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، ولبناء السلام بعد الصراع، تعزيزا للسلام وإدامته في مناطق الصراع. وحيث أن عددا كبيرا من الصراعات المسلحة اليوم ذات أبعاد متعددة في طبيعتها، فإن عمليات السلام يجب، أن تسعى لا إلى تحقيق الاستقرار في مناطق الصراع فحسب، ولكن للتصدي للأسباب الجذرية للصراع. وهذا يعني تلبية احتياجات شتى تتراوح بين الاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في العديد من حالات الصراع تمثل عمليات التجريد من السلاح والتسريح والاندماج والمصالحة الوطنية القلب النابض لهذه الجهود. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تنسيق أكثر فعالية لبرامج التجريد من السلاح والتسريح والاندماج، وتوفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لهذه البرامج، التي تعد حيوية لنجاح عمليات السلام. ونحن نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى وضع خطة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على بلورة استراتيجيات لبناء السلام وتنفيذ البرامج الداعمة لها. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام على أساس هذه الخطة.

كذلك نرحب بعزم الأمين العام على زيادة إيضاح مفاهيم العمليات في المستقبل، بما في ذلك سبل المساعدة على تعزيز سيادة القانون ومؤسسات حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. إذ من غير الممكن أن يحل سلام تتوفر له مقومات الاستمرار في بلد ما إذا لم تتم المصالحة الوطنية بين الأطراف وإذا لم يقدم المسؤولون عن جرائم الحرب إلى المحاكمة. ويتعين على هذا المجلس أن يشترك بنشاط في كل هذه الجهود، وأن يقدم دعمه الكامل لتعزيز التنمية المستدامة وإقامة مجتمع ديمقراطي سليم على أساس سيادة القانون وصلاح الحكم والمؤسسات الديمقراطية.

وفي إطار الاستراتيجية الشاملة لعمليات السلام يرى وفدي أن إرسال بعثات تابعة للمجلس إلى مناطق الصراع، بموافقة البلدان المضيفة كما هو جار الآن أداة مفيدة لاستعراض تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن يسلم مجلس الأمن بالأدوار التي تؤديها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إنشاء آليات مناسبة لدرء الصراعات المحلية وإدارتها وفضها، ودعم هذه الأدوار. وعلى المجلس أن يعتبر هذه المنظمات شريكة أمينة في صون السلم والأمن الدوليين. ولذا فلا مناص من أن يوطد المجلس تعاونه مع هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى ذلك ضروريا لنجاح عمليات السلام.

ومجلس الأمن لا يستطيع العمل بمفرده. فبوسع الهيئات الأخرى ذات الصلة في هذه المنظمة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها أيضا حتى يتيسر التحول السلس من أحد أنواع عمليات السلام إلى غيره – من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولذا فمن الضروري أن يعمل المجلس بصورة وثيقة مع تلك الهيئات من أجل كفالة تحسين التعاون والتنسيق كي يتم التوصل إلى نتائج فعالة على أرض الواقع.

ولا توجد ندرة في تحليل مصادر الصراعات المسلحة وأسباب استمرارها. فقد أصدر الأمين العام وأفرقة الخبراء المختلفة وقواعد بيانات مجلس الأمن تقارير تتضمن تحليلات واضحة وصريحة لمصادر الصراعات، وتوصي بإجراءات وأهداف واقعية وقابلة للتحقيق – إجراءات وأهداف للحد من الصراعات، وللمساعدة في إحلال سلام متين ودائم إن عاجلا أو آجلا. وقبل يومين لا غير اتخذ المجلس القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي يتضمن مقررات المجلس وتوصياته

استجابة لتقرير الإبراهيمي. وعلينا أن نكفل ترجمة تلك المقررات والتوصيات إلى أعمال.

ويتحمل هذا المجلس مسؤولية هامة عليه أن يواجهها. فقد ألقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عاتق المجلس المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، كفالة لسرعة الإجراءات وفعاليتها. فمن المناسب أن يعتمد المجلس استراتيجيات فعالة لدرء واحتواء وإنهاء الصراعات المسلحة بما يتفق ومبادئ العدل والقانون الدولي. وقد نسجت الأمم المتحدة عدة قصص نجاح في عمليات السلام - في ناميبيا وكمبوديا على سبيل المثال لا الحصر. ولا نجد سببا لعدم إمكانية تكرارها.

السيد وانغ ينغ فان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي، بالشكر على ترتيب هذه المناقشة المفتوحة. وأود الإدلاء ببضع نقاط موجزة. فأولا، لا تتعلق مسألة استراتيجية الخروج في أساسها إلا بالصلة بين عمليات حفظ السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع، والانتقال من عملية إلى الأخرى. وتتصل استراتيجية الخروج اتصالا مباشرا بمدى قدرة أي عملية لحفظ السلام على أداء مهمتها بنجاح.

وقد أنشأت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة مكاتب دعم لبناء السلام في بعض البلدان، بغية مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى توطيد السلام ولجهودها المبذولة للتعمير بعد انتهاء الحرب في أعقاب إنهاء عمليات حفظ السلام ذات الصلة. غير أن صياغة استراتيجيات للخروج عملية وتنفيذية تتطلب مزيدا من خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وثانيا، تتوقف صياغة استراتيجية الخروج ومدى القدرة على تنفيذها إلى حد بعيد على إمكانية صياغة خطة واقعية وعملية عند البت في أي عملية لحفظ السلام. وهذا يشمل إجراء تحليل دقيق للحالة في البلد أو المنطقة التي يزمع أن توزع فيها عملية حفظ السلام، وإجراء تقييم لشتى العوامل الممكنة التي قد تعرقل أو تعوق عملية السلام واستراتيجيات المواكبة المقابلة لها، وتحديد هدف صريح لعملية حفظ السلام، وضمان توفير الموارد اللازمة لبلوغ هذا الهدف.

وثالثا، ينبغي أن توجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ البداية، نحو دعم قدرات البلدان المعنية على حفظ السلام. ومن حيث الأساس، فإن شؤون أي بلد ينبغي أن يتولاها شعب هذا البلد وحكومته بصورة مطلقة، ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا القيام بدور تعزيزي وتيسيري. وفي عملية مساعدة أي بلد ينبغي أن تحرص الأمم المتحدة على احترام آراء وأفكار ذلك البلد. إذ لا يمكننا أن نتصور أن نترك للأمم المتحدة إصلاح أي بلد وفقا لنموذج معد سلفا، أو نترك للمنظمة فرض نموذج معد سلفا على أي بلد. فمن شأن ممارسة من هذا القبيل أن توجد مصاعب ومشاكل جمة بل وأن تضر بمصداقية وصورة الأمم المتحدة. ولذا فهذا أمر ينبغي أن تتحاشاه أي استراتيجية للخروج، بكل الوسائل.

ورابعا، ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية وأن تسمح فعلا بأن تؤدي المنظمات الإقليمية دورها. كما ينبغي أن تعزز التنسيق والتعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. فهذا أمر بالغ الأهمية أيضا لوضع استراتيجيات الخروج.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرى الاتحاد الروسي أن الموضوع المطروح للمناقشة اليوم، وإن كان في حد ذاته بالغ الأهمية، ينبغي أن

ينظر فيه بالتزامن مع أي مهام أخرى على نفس القدر من الأهمية، وتتعلق بتحسين إمكانات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة.

ومما له أهمية خاصة أن يجري التصرف على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الألفية، وهو أن فعالية حفظ السلام الدولي برعاية الأمم المتحدة، والذي ينفذ تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، هو أحد العوامل الأساسية لضمان الاستقرار الاستراتيجي العالمي – ومن بالغ الأهمية أن أعاد مؤتمر قمة الألفية تأكيد التزام أعضاء المجلس بتعزيز المسؤولية الأولى لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن أحاط المؤتمر علما بضرورة الامتثال الصارم لسلطته في هذا المجال. وتبقى هناك أهمية حاسمة لحكم الميثاق بأن يكون مجلس الأمن هو وحده الذي يحق له الإذن باتخاذ إجراءات متطرفة من قبيل استعمال القوة في حالات الأزمات.

ويتطلب تحسين دور الأمم المتحدة في حفظ السلام، بما في ذلك تحديد استراتيجية الخروج لعمليات حفظ السلام، أول ما يتطلب صياغة واضحة ووفاء صارما لولايات مجلس الأمن وجداوله الزمنية لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى جانب التقيد في الممارسة بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وتشمل هذه المبادئ ضرورة وجود تهديد فعلي للأمن الدولي، وموافقة الأطراف وأن يكون حفظة السلام محايدين وغير متحيزين.

ولكي تتم عمليات حفظ السلام بنجاح يتعين تنمية قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع وتعزيز فعالية التخطيط وكفالة الموارد التقنية والمالية اللازمة للعمليات، ومن المهم في هذا السياق أن تعزز وحدات الأمانة العامة المعنية، ويشمل ذلك الاستفادة الكاملة من قدرة لجنة الموظفين العسكريين باعتبارها أحد المصادر الهامة للخبرة العسكرية في مجالي الإعداد للانتشار المحتمل لأي عملية، وإنهاء عمل أي عملية.

ونحن نؤيد المبادرات المفيدة الرامية إلى تعزيز النتائج العملية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. ونرى أن نتيجة النظر فيها في إطار الأمم المتحدة ينبغي أن تكون الاتفاق على تدابير ملموسة قادرة على زيادة إمكانات المنظمة لحل الأزمات على أساس موافقة الدول الأعضاء.

إن عمليات حفظ السلام ليست، بطبيعة الحال، غاية في حد ذاتها؛ وإنما أداة بالغة الأهمية لتحقيق هدف نهائي، هو قرار سياسي بشأن صراع، أساسا بتهيئة الظروف المواتية لأنشطة سياسية يقوم بها وسطاء دوليون، والتشجيع على الحوار بين أطراف الصراع نفسها. وما من شك في هذا السياق، في أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية مدروسة بعناية لممارسة أية عمليات محددة لحفظ السلام ولإنهائها. وأهمية هذا كبيرة من ناحية كفالة أسلس تحول ممكن من الصراع إلى التطبيع، والتقليل من احتمالات نشوب موجة جديدة من العنف وضمان الانتقال إلى تسوية عادلة طويلة الأجل. ونحن نعتقد أن ضمان تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن يكون المعيار الرئيسي في القيام بهذه المهام التي يحددها مجلس الأمن عندما يضع عمليات لحفظ السلام وينبغي أن تكون شرطا للخروج من أية عملية لحفظ السلام.

وأحد العوامل الهامة لإنشاء وإنهاء أية عملية لحفظ السلام هو موارد الأمم المتحدة المادية. وللأسف أن موارد المنظمة لحفظ السلام ليست غير محدودة، ولا بد من تقسيمها وتوزيعها بأفضل طريقة ممكنة وبشكل يتناسب مع الخطر الحقيقي الذي يمثله صراع معين على الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في ضوء الزيادة الكبيرة مؤخرا في الطلب على حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، يعلم المجلس أن ميزانية حفظ السلام التابع للأمم المتحدة في هذا المجال انخفضت بشكل متزايد. وأي نهج شامل لحفظ سلام عصري يعني أنه يجب أن يكون هناك انتقال سلس من مرحلة إلى مرحلة تالية. ومما له أهمية كبرى التأييد السياسي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى جهود صنع السلام، التي يجب أن تبذل عن طريق هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المناسبة. ونعتقد أن معظم الجوانب الاقتصادية للصراع ينبغي أن تتناولها الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة. ومشاركة مجلس الأمن في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق استخدام عمليات حفظ السلام، لها حدودها، وينبغي أن تقع على أساس مخصص إذا ما كان هناك تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين أو الإقليميين.

لقد أطفأت جهود مجلس الأمن لحفظ السلام حرائق إقليمية كبرى في كمبوديا وموزامبيق وأمريكا الوسطى. وآخر مثال على تلك الجهود الإيجابية التسوية التي تحققت في طاجيكستان.

وروسيا، بصفتها عضوا بمجلس الأمن، تظل تسهم في جهود الأمم المتحدة لمنع الأزمات وتسويتها. وإننا نشارك في عشر عمليات من عمليات حفظ السلام الخمس عشرة التابعة للأمم المتحدة، بتوفير الشرطة العسكرية، والأفراد السياسيين والمدنيين، والدعم السوقي. ونود أن نعيد تأكيد رغبتنا في أن ندعم دعما كاملا أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تسعى إلى تحقيق نتائج نهائية، وتكفل الخروج بكرامة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح موضوع "لا خروج بلا استراتيجية" على المناقشة اليوم. إن مشاركة الدول غير الأعضاء بالمجلس من شأنها أن تعزز هذه المناقشة.

والنظر في هذه المسألة يجيء في سياق مناقشة كبرى تجري في الأمم المتحدة إثر صدور تقرير الإبراهيمي. وذلك التقرير، القائم على أساس الدروس المستفادة من تجارب سابقة، يعد مرجعا في البحث عن طرق تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام. ومنذ يومين فقط أصدر مجلس الأمن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، المرفقة به وثيقة هامة هي نتاج دراسة عميقة في إطار المجلس، وتمثل إسهام هذا الجهاز في الجهود الجماعية في هذا المجال.

أحد الموضوعات التي أثيرت موضوع إيجاد ما إذا كان ينبغي التأكيد على استراتيجية للخروج في أية عملية لحفظ السلام كغاية في حد ذاتها، أو ما إذا كان ينبغي إيلاء أولوية لحل طويل الأجل لأي صراع معين. ومن الواضح أن هدف مجلس الأمن الكبير يجب أن يكون تحقيق السلام والاستقرار على أسس صلبة تكفل استقرار ذلك السلام ومنع نشوب صراع مجددا. وهذا يبين كيف أنه من المهم وضع الشروط لجعل عملية ناجحة منذ أول مراحل التخطيط، إلى مرحلة التنفيذ حتى مرحلة الخروج. والحقيقة أن الخروج الناجح يجب أن يكون خاتمة عملية تؤيدها كل الأطراف الفاعلة المعنية، بدءا بالأفكار الكامنة في ميلاد أية عملية.

أولا، نود أن نعيد تأكيد الأهمية التي نعلقها على التقيد الشديد بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من جانب عمليات حفظ السلام من أجل مشروعية تلك العمليات. والعناصر التالية تشكل، برأينا، المعايير لأي نهج يرمي إلى ضمان نجاح التزام الأمم المتحدة. أولا وقبل كل شيء، في حالة تصور الأطراف مطالبة الأمم المتحدة بنشر عملية لحفظ السلام، قد يكون من الملائم أن تقدم

الأمم المتحدة مساعدتها إلى الأطراف خلال مفاوضات السلام. والنقطة هنا بالتأكيد هي مساعدة الأطراف على وضع أحسن اتفاق ممكن للسلام والاستعداد للعملية التي يجري تصورها. ومن المهم أيضا أن يظل مجلس الأمن ثابتا على التزامه بأية بعثة حتى نهايتها. وذلك الالتزام ينبغي ألا يتأثر بتعقد أي صراع بذاته أو بأية مصاعب تنشأ خلال العملية، ما دامت الأطراف تعلن أنها ملتزمة بالسلام. ويجب عليها أن تثبت هذا عن طريق الأعمال وأن تحافظ على التزامها بالتوصل إلى تسوية سلمية.

علاوة على ذلك، من المهم إعطاء عمليات حفظ السلام ولاية وهدفا محددين واقعيين، مع كفالة أن تتاح لها الموارد التي تحتاجها لانتشارها السريع الفعال. ويجب أن يحصل المجلس على معلومات كاملة محددة بأكبر شكل ممكن كي يتسنى له تقييم الحالة واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتطوير أية عملية بذاتها، بما في ذلك، إمكانية القيام بعمليات تكييف للولاية عند الضرورة.

إن البلدان المساهمة بقوات تقوم بدور أساسي في التنفيذ الميداني لولايات عمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن. ومن شأن المشاورات الوثيقة الهامة أن تزيد فرص نجاح هذه العمليات. وقد وافق المجلس فعلا على تعزيز الآلية القائمة للتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ونحن نرحب بذلك القرار؛ فهو خطوة في الاتجاه الصحيح.

قبل الخروج من أية بعثة يجب أن تعمل الأمم المتحدة على أن تكون الأهداف التي وضعتها قد تحققت. وعندما نتكلم عن صراع بين دول، يجب على الأمم المتحدة أن تتحقق من أن أسباب الصراع والتوترات التي أشعلته قد اختفت. وأن الظروف مهيأة للسلم والاستقرار، وبالتالي لإرساء أسس علاقات طبيعية بين الدول المعنية. وحتى تتعزز هذه الأهداف، يمكن أن يشجع المجلس على وضع تدابير لبناء الثقة. وفي حالة أي صراع داخلي، قد يكون من الملائم وضع استراتيجية شاملة ترمي إلى تقوية دعائم السلام وجعلها دائمة.

الخلاصة، إننا يجب أن نتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع لنمنع تكرار نشوبه. ونحن نرى أن أي التزام متواصل يجب أن يكون له أثره على التعامل مع الأسباب الجذرية للصراعات في ضوء الملامح المحددة لكل حالة. وهذا يتطلب نهجا شاملا منسقا تشارك فيه هيئات الأمم المتحدة وفقا لاختصاصاتها، ويجب أن تؤيده الأطراف المعنية.

وينبغي أن تتاح الفرصة للشعوب لكي تتمتع بالمكاسب التي يحققها السلم وتشهد نتائج ملموسة في حياتها اليومية. وصحيح أن أعمال التعمير وبناء السلم في حقبة ما بعد الصراع لا يمكن أن تنجح بدون دعم المجتمع الذي تسهم في تنميته بشكل كامل عوامل هامة ومتنوعة من قبيل بناء دولة القانون، والنهوض بحقوق الإنسان بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

وإننا لعلى ثقة بوجود ترابط وثيق بين السلم والتنمية. وهكذا، فإن التزام المجتمع الدولي الأكثر تواصلا من حيث الحد من الفقر في جميع أرجاء العالم والنهوض بالتنمية المستدامة إنما هو خطوة إلى الأمام باتجاه منع نشوب الصراعات والإسهام في بناء السلم على حد سواء.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن نجاح مشاركة الأمم المتحدة يتطلب اعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتسقة لها مبادئ توجيهية وأهداف واضحة تكفل إدارة منظمة ومنسقة للمراحل المختلفة لعملية ما لحفظ السلام بدءا بفكرة إنشائها وانتهاء بتنفيذها.

السيدة أشيبالا - موسافي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): إنكم تنتمون، سيدي، إلى بلد لديه سجل

طويل وبارز من الإسهامات في العمليات التي تنفذها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وأنشطة بناء السلام. لذا، لا يشعر وفدي بالدهشة لأنكم رأيتم أن من المناسب أن تعقدوا خلال مدة رئاستكم جلسة علنية حول موضوع بهذه الأهمية.

واسمحوا لي أيضا أن أشكركم على الورقة الأساسية التي أعدها وفدكم بشأن موضوع ''لا خروج بلا استراتيجية''. ويأتي هذا التقرير في وقت تتداول فيه الأمم المتحدة تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتناول تقرير الإبراهيمي عدة أمور من بينها جوانب من الموضوع قيد المناقشة اليوم دون أن يتطرق إليها بالتحديد. والورقة التي قمتم بتوزيعها بوصفها ورقة أساسية في مناقشتنا اليوم، لا تعالج الحالات الحقيقية من خلال استخلاص النتائج من دراسات إفرادية فحسب، بل تتطرق أيضا بالفعل وبشجاعة بالغة إلى مسائل أساسية ينبغي للمجلس أن ينظر فيها إما عن طريق فرادى أعضائه أو جماعيا بوصفه أحد أجهزة الأمم المتحدة. ووفدي سيسعى إلى التطرق بإيجاز إلى بعض هذه المسائل.

أود بداية أن أؤكد أن لا غنى عن المسؤولية الأساسية التي يضطلع بها مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين، والخروج باستراتيجية ليس طريقة سهلة للخروج، ولا ينبغي أن تمثل تنازلا عن مسؤولية المجلس الأساسية. فنحن نرى أن الهدف من مناقشة هذا الموضوع هو إرساء الأسس التي تكفل التواصل بين حفظ السلام وبناء السلام - وهما وجهان لعملة واحدة. لذا فإننا على اقتناع بأن هذا الموضوع لا يتعلق بالخروج بل بحسن معالجة الأمور.

ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حقبة ما بعد الحرب الباردة أوجه نجاح وأوجه فشل. ففي بعض الحالات، انسحبت الأمم المتحدة أو خفضت وجودها قبل الوقت اللازم لتعود الحالة إلى ما كانت عليه من عنف وتتحول بعد ذلك إلى مأساة إنسانية. وهكذا، يرى وفدي أن المعالجة والإدارة غير المتوازنتين للصراعات في الوقت الراهن تثيران القلق بالفعل، ويسمح لبعض الصراعات بالاستمرار مع تحطيمها مؤسسات الدولة وتدميرها الهياكل الأساسية المادية وإفضائها إلى تشريد السكان في حين يجري التصدي على وجه السرعة وبموارد كبيرة لحالات صراع أخرى. والدرامات الإفرادية المتاحة تمكننا من استخلاص الدروس من الأعمال التي اضطلعنا بها في السابق.

ونرى أن الالتزام بالأمن الجماعي الذي ينص عليه الميثاق هو الذي ينبغي أن يملي ويوجه ولايات عمليات حفظ السلام وليس المصالح الوطنية. ويقال إنه بغية تحديد ولايات عمليات حفظ السلام، علينا أن نخطط لسيناريوهات أسوأ الاحتمالات، ونحن نوافق على ذلك. وبعبارة أخرى، فإنه تسليم بالصعوبات المتأصلة في العمليات السلمية. ولذلك، فإننا نتفق أيضا مع القول إنه إذا ما اقترنت كل عملية من عمليات حفظ السلام بتوفير الموارد اللازمة بصرف النظر عن الموقع الجغرافي، حينئذ تتقلص المشاكل إلى أدنى حد ويجري كفالة إقامة الأسس اللازمة بدءا بحفظ السلام وانتهاء ببناء السلام.

وهناك دوافع اقتصادية وراء الصراعات الكبرى التي يدور رحاها اليوم ولا سيما الصراعات في أفريقيا. ومثال على ذلك الماس والموارد الطبيعية الأخرى التي هي الدافع وراء الصراعات. لذلك، فإن من الضروري أن يلتزم المجتمع الدولي بالحظر المفروض على الماس فيما يتعلق بسيراليون وأنغولا، على سبيل ذكر مثالين لا غير. وفضلا عن ذلك، فإن تقرير الأمين العام المنتظر بشأن الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية سيمثل خطوة أخرى على طريق التقدم.

في بداية بياني، أشرت إلى أنه ينبغي ألا يستند إلى مناقشات اليوم لغرض الإلغاء الانتقائي للولايات والتخلي عن البعثات لأسباب ترجع إلى عدم إحراز تقدم أو الإعياء أو حتى الخوف. ووفدي يرى أن من الضروري أن تستمر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن التغلب على المشاكل المتعلقة بالوزع الكامل للبعثة إذا ما نظر فيها مجلس الأمن في سياق مسؤوليته المحددة في الميثاق وليس من حيث المصالح الوطنية لفرادى أعضاء المجلس. والموضوعية وليست الانتقائية تمثل تحديا حقيقيا على المجلس أن يواجهه خاصة فيما يتعلق بحالات الصراع في أفريقيا.

وفيما يتعلق بدراسة كل حالة على حدة، على سبيل المثال الدراسة عن موزامبيق - والتي يتفق وفدي تمام الاتفاق مع النتائج التي خلصت إليها - ينبغي التأكيد أنه بالإضافة إلى النتائج المترتبة على الصراع التي وردت الإشارة إليها في الورقة التي أتحتموها لنا، سيدي الرئيس، ينبغي مراعاة السياق الإقليمي للصراع في حينه. ففي عام ١٩٩٢، كانت هناك بلدان تحيط بموزامبيق في حالة من الاستقرار السياسي المعقول، وهو ما لا ينطبق اليوم على جمهورية الكونغو الديمقراطية أو حتى على سيراليون. وبالتالي، فإن نجاح بعثتي الأمم المتحدة في سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد أيضا على استتباب السلم والاستقرار في البلدان المجاورة لسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنسبة إلى بلدي، ناميبيا، ففي حين أنه كانت هناك إرادة سياسية فيما بين الأطراف، كان من الممكن أن تؤدي أحداث ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ إلى تقويض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). فقد كانت الحالة مهلكة وخطيرة، بيد أن مجلس الأمن اتخذ القرار السليم من حيث الوزع الكامل لفريق الأمم المتحدة للمساعدة على الانتقال. وكان لهذا الوزع أهمية حاسمة إذ أنه كان يعني إما استقلال ناميبيا أو استمرار حكم الفصل العنصري.

إن أفقر البلدان لا تستطيع الخروج من الصراع دون معونة سخية من المجتمع الدولي، وبخاصة من البلدان المانحة، لإرساء أسس السلام الدائم والانتعاش، وتفادي العودة إلى حالة الصراع.

وقد أظهرت تجارب الماضي أن بناء السلام أمر هام، وجزء لا يتجزأ من عمليات السلام. ومن الضروري أن يكون بناء المؤسسات جزءا من عمليات بناء السلام. وعلى كل عملية أو ولاية لحفظ السلام أن تراعي مستوى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للبلد المعني.

وقد دلت كذلك التجارة التي حدثت مؤخرا أن بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع تمكن أعضاء المجلس من أن يشهدوا بأنفسهم طبيعة المشاكل ومداها. ونوصي بقوة بأن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بهذه الزيارات لتقييم الحالة في الميدان، ولتقرير ما إذا كانت الظروف مؤاتية لحفظ السلام وبناء السلام.

لقد منيت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ببعض أوجه الفشل وحققت الكثير من أوجه النجاح. ويجب أن نبني على أوجه النجاح هذه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلادي عن امتنانه للرئاسة الهولندية على بدء هذه المناقشة المثيرة للأفكار، وتحضير إطار نظري ممتاز لمناقشة قضايا تعزيز عملية صنع القرار في مجلس الأمن فيما يتعلق ببدء، وتعديل، وإنهاء عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأهمية وضع استراتيجية طويلة الأمد لعمليات السلام.

ومناقشة اليوم استمرار منطقي للجهود السابقة والحالية الرامية إلى الإصلاح الحقيقي لآليات عمليات حفظ السلام الموجودة، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وضمان توافق عمليات السلام المتعددة الجوانب التي تقوم بها الأمم

المتحدة مع الوقائع والتحديات الجديدة، وسد بعض الثغرات في دعائمها النظرية والعملية، مما يعزز سلطة مجلس الأمن في مجال مسؤوليته الأساسية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأنه قبل شهرين فحسب، اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية، وفي مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن، وثيقتين هامتين تاريخيا ، برهنوا فيهما على عزمهم على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في صون السلم والأمن. وكما ذكرنا بعض زملائي، اتخذ مجلس الأمن قبل يومين بالتحديد قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي ينص على عدد من التوصيات على أساس استنتاجات تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي (S/2000/809). وكل هذا يضفي مزيدا من الأهمية على مداولاتنا الحالية.

ولما كان الموضوع المعروض علينا شاملا في نطاقه، وله أبعاد متنوعة كثيرة، فلن أناقش إلا بعض الجوانب التي تثير اهتمامنا الشديد. إننا نرى أن النظر في استراتيجيات الخروج بالنسبة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة يجب أن يجري في الإطار الأوسع للعملية الكلية للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة بغية حسم الصراعات على نحو سلمي. وفي هذا الصدد، نوافق على بعض الافتراضات الواردة في ورقة الرئيس، والتي تنص على أن الخروج - أو كما نفهم، إنهاء مشاركة الأمم المتحدة في عملية للسلام - جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة لحل الصراعات. ولهذا، فإن نجاح هذه المرحلة النهائية أو إخفاقها في نهاية المطاف يتوقف إلى حد بعيد على مستوى نجاح أو إخفاق الجهود أثناء جميع المراحل السابقة.

ولن أضيف بجديد هنا إن قلت إنه يمكن، بل وينبغي تفادي الصراعات قبل أن تنشب. فالتنفيذ الفعال للمرحلة النهائية لجهود السلام يجب أن ينبثق عن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لمراحلها الأولية، التي تتضمن منع الصراعات. ولا أجد مثلا أفضل مما ذكره السفير هولبروك في وقت مبكر اليوم، وهو ”أن درهم وقاية أفضل من قنطار علاج“.

ولا نزال نعتقد بأن منع الصراع من أهم الأدوات التي تبشر بالخير في ترسانة الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، نؤيد سرعة تنفيذ الاقتراح الذي تقدم به رئيس أوكرانيا في مؤتمري قمة الألفية ومجلس الأمن: بوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع الصراعات على أساس الاستخدام الواسع النطاق للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وتدعو أوكرانيا دائما إلى اتخاذ المزيد من النهج العملية إزاء الإجراءات الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتؤيد إنشاء مراكز إقليمية لمنع الصراعات، وتشغيلها بعد ذلك.

وإذا أخفقنا في هذه الجهود الأولية، وإذا كانت هناك حاجة ملحة لمشاركة الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام، وعند ظهور هذه الحاجة، يتعين على مجلس الأمن أن يضع أهدافا واقعية لاستجابته لحالة الصراع قبل التكليف بعملية لحفظ السلام. ويجب أن ترتكز تلك الأهداف على تقييم واقعي للظروف في الميدان وللموارد المتاحة لتحقيقها. واستراتيجية الخروج - أو بالأحرى استراتيجية البعثة أو أهدافها - ترتبط ارتباطا مباشرا بوضوح ولايات مجلس الأمن، ومصداقيتها، وإمكان تنفيذها.

ونتفق تماما مع الرأي القائل إنه ينبغي للمجلس أن يظل مشاركا خلال جميع مراحل عمليات السلام لكي يضمن أن يكون رد فعله كافيا إزاء الحالة المتغيرة في الميدان. وفي ظل تلك الظروف، من الأهمية بمكان أن توضع استراتيجيات الأمم المتحدة واستجاباتها من خلال آلية محسنة للتشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة

بقوات، كما لاحظ بالفعل كثير من المتكلمين السابقين. ونحن مقتنعون بأنه يجب إجراء هذه المشاورات في جميع مراحل عمليات حفظ السلام، بما فيها مرحلة إتمامها، وبخاصة في حالات التدهور السريع لحالة الأمن في الميدان.

ونعتقد اعتقادا قويا أن سلامة وأمن موظفي عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها والعاملين في المجال الإنساني يجب أن يظلا في طليعة العناصر التي تحظى بالأولوية في أية عملية لحفظ السلام. ولهذا، فإن ضمان المستوى الكافي لأمن وسلامة موظفي أية بعثة يجب أن يكون عاملا حاسما في التخطيط من أجل انسحاب فرق حفظ السلام والموظفين المدنيين من مناطق الانتشار.

وكيفية استمرار النجاح بعد انتهاء ولاية ما أمر حاسم في التخطيط الاستراتيجي لعمليات السلام. ويجب ألا نفكر في ذلك على أنه استراتيجية خروج، بل إنه استراتيجية انتقالية. ونؤيد تأييدا تاما الرأي القائل بأن مجلس الأمن يجب أن يظل ملتزما على نحو صارم بعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، مما يؤدي إلى السلام المستدام على أساس الحكم السليم وسيادة القانون. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب السعي للتوصل إلى الأهداف الطويلة الأمد للتنمية.

وقد سبق أن ذكر السفير هولبروك دور إدارة عمليات حفظ السلام. وأود أن أسترعي الانتباه إلى جانب هام آخر من المشكلة قيد المناقشة من وجهة نظر الإدارة الداخلية في المنظمة. ففي ظل الظروف الحالية، ومع المجال الواسع النطاق للعمليات الموجودة، والحاجة إلى سرعة نشر البعثات فور إنشائها أو توسيعها من جانب مجلس الأمن، فإن ضرورة التصرف في أصولها بشكل فعال في مرحلة تصفيتها تتطلب اهتماما أكبر. ونعتقد أنه يجب اتخاذ جميع التدابير لمنع الضياع الذي لا مبرر له للممتلكات الثمينة للبعثة نتيجة لغياب إجراءات الإنهاء الكافية، كما اختبرنا فيما سبق، ولضمان التصرف في الأصول على النحو الواجب من أجل إعادة توزيعها بعد ذلك.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الحاجة إلى التنفيذ المستمر والشامل من جانب إدارة عمليات حفظ السلام لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم مرحلة إنهاء عمليات حفظ السلام. وقد اعتمدت لجنة البرامج والتنسيق هذه التوصيات في دورتها السادسة والثلاثين، ووافقت تلك اللجنة على استعراض المكتب لها في دورتها التاسعة والثلاثين.

وأخيرا، علينا أن ندرك بوضوح أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تدخل أو تخرج من حالة صراع دون استراتيجية واضحة المعالم، وواسعة النطاق، وخاصة بالنسبة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم حول هذا الموضوع، إسهاما كبيرا في استمرار تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين، وأن تساعد على تدعيم الإصلاح الحقيقي لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): من المهم بالنسبة لمجلس الأمن أن يدرس هذه القضية في هذا الوقت، بعد مرور مجرد يومين على اعتماد نهج جديد شامل حيال عمليات حفظ السلام. فالتوصيات التي وافق عليها المجلس في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كانت خطوة أولى هامة في تحسين قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لنهج المجلس إزاء عمليات حفظ السلام أن يسترشد الآن بهذه المفاهيم، ويجب أن يجري تقييمه على ضوء حسن تنفيذنا لها.

ويجب أن نتساءل عن ضرورة مناقشة هذه المسألة. لماذا يشغل المجلس نفسه باستراتيجية للخروج عند نظره في إنشاء عمليات حفظ السلام؟ من الواضح أن الإجابة تكمن في الدروس المستقاة من الماضي. فلو كان سجل مجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها، نقيا، لما كانت هناك حاجة إلى فريق الإبراهيمي.

ومن الاستنتاجات التي خلص إليها فريق الإبراهيمي ما يلي:

> ''وفي ظل مثل هذه العمليات المعقدة، يعمل حفظة السلام على الحفاظ على بيئة محلية مأمونة، بينما يعمل بُناة السلام على جعل هذه البيئة قادرة على الاستمرار ذاتيا. فمثل هذه البيئة هي وحدها التي تتيح خروجا معقولا لقوات حفظ السلام وتجعل حفظة السلام وبُناة السلام شركاء لا انفصام بينهم''. (S/2000/809، الصفحة ١٠)

وقد توصل إلى هذا الاستنتاج فريق وصفه الأمين العام بأنه مؤلَّف من أفراد ذوي خبرة في ميادين حفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية، والمساعدات الإنسانية. وينبغي أن تؤخذ استنتاجاتهم على محمل الجد.

وتشير الورقة التي زودتنا بها يا سيدي الرئيس، عن الموضوع ''لا خروج بلا استراتيجية''، إلى عدد من الحالات التي أنهى فيها مجلس الأمن عمليات لحفظ السلام في وقت سابق لأوانه. وكانت النتيجة في كثير من الأحيان هي العودة إلى حالات صراع أسوأ من الحالات التي دفعت المجلس إلى التصرف في البداية. والأدلة التي تدعم هذا الاستنتاج كثيرة، ولا حاجة بنا إلى تكرارها هنا. ويجب علينا لذلك أن نوجِّه اهتمامنا إلى الحلول، مما يؤدي إلى تفادي تكرار أخطائنا الماضية.

ويجب أن تسترشد سياسة الخروج التي نتَّبعها بعدد من الاعتبارات، من بينها ما يلي: استقرار المنطقة بصفة عامة؛ وتأثير الصراع على الدول المجاورة، فضلا عن التأثير المحتمل لعوامل خارجية أخرى على الموقف المعني في أعقاب إنهاء إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ والأخطار التي تشكلها عوامل داخلية من قبيل الفقر المدقع والتخلف بالنسبة للسلام المستدام والدائم؛ وأسباب الصراع الجذرية الأخرى التي يمكن أن تشجع على تجدد حالة الصراع.

وأنتقل الآن إلى بعض العناصر الضرورية من أجل إعداد استراتيجية للخروج يرى وفدي أنها قد تكون بمثابة طريق للأمام. ويوجد كثير منها في القرارات والتوصيات المرفقة بالقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي يوفر مجموعة جديدة من المبادئ ليهتدي بها مجلس الأمن فيما يتعلق بكيفية إنشاء ولايات جديدة لحفظ السلام تكفل إحلال سلام دائم.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يسعى إلى كفالة النص في اتفاقات السلام التي تتطلب اشتراك الأمم المتحدة في حفظ السلام على هدف سياسي واضح؛ ووفاء هذه الاتفاقات بالحد الأدنى للشروط اللازمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وأن تتضمن هذه الاتفاقات مهام عملية وجداول زمنية محددة للتنفيذ ومعايير لفض الاشتباك بصفة نهائية.

ثانيا، يجب أن يحدد مجلس الأمن بوضوح كل ولاية من ولايات حفظ السلام، سواء كانت جديدة أم جرى تجديدها، وذلك بكفالة مصداقيتها بالنسبة إلى الأوضاع في الميدان وقابليتها للتحقيق، مع أخذ الدروس المستقاة من الماضي بعين الاعتبار. ولتحقيق هذا، يتعين على مجلس الأمن أن يسترشد بأفضل المعلومات والتحاليل المتاحة وأكثرها دقة وأحسنها توقيتا وشمولا.

ثالثا، يجب أن يدمج مجلس الأمن منذ البداية، أو بمجرد أن يصبح ذلك عمليا، وفقا لمقتضيات الحالة، تدابير لبناء السلام كجزء لا يتجزأ من عملية التخطيط في مراحل وضع مفاهيم عمليات السلام. ويتطلب هذا إقامة شراكة مع الأمانة العامة في إعداد نظرية لاستراتيجيات بناء السلام وبرامجه، أخذا بنهج متكامل وشامل في تناول حالات الصراع.

ويُتوخى من هذه الخطوات الهامة في عملية إعداد استراتيجية للخروج الحد بدرجة كبيرة من إمكانية أن تخلف عملية حفظ السلام وراءها حالة تنذر بالارتداد إلى الاشتباك في صراع خطير، إن لم يكن القضاء على هذه الإمكانية.

وفي حالة ممارستنا الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات التي نتخذها، سنبدأ في العقد القادم تحقيق ما عجزنا عن تحقيقه في العقد المنصرم: ألا وهو كفالة السلام والأمن للأجيال المقبلة.

السيد كاسيه (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن شكر وفدي لكم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة الموضوعية بشأن مسألة ذات أهمية حيوية لتنظيم عمليات حفظ السلام وقرارات المجلس فيما يتعلق بخفض بعثة من البعثات أو إنهائها. ويرحب وفدي بهذه الفرصة ليذكِّر بأن الدول الأعضاء قد عهدت إلى المجلس لا لغيره بالمسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين. ونعرف أن المجلس كثيرا ما أجاد في عمله. ونعلم أن قصص النجاح هي التي تعطينا مبررا للأمل في الأمم المتحدة. بيد أننا لا يجب أن ننسى حالات الإخفاق، وما ترتب عليها من تكاليف إنسانية وسياسية واقتصادية.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بتقرير الإبراهيمي عن عمليات السلام، وبإجراء هذه المناقشة عن طرق تعزيز ما لمؤسستنا المشتركة من قدرة على تنظيم العمليات وتنفيذها بفعالية ونجاح. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في التقرير، لأنها ستجعل في الإمكان التصدي بشكل أفضل للمخاطر التي تتهددنا في الحاضر والمستقبل.

ويشاطركم وفدي الشواغل التي أحكم وفدكم التشديد عليها في ورقة العمل التي قدمتموها يا سيدي الرئيس. وهذه الورقة من كثير من الوجوه استطراد مفيد للمناقشة الأساسية التي بدأها تقرير الإبراهيمي بشأن الإصلاح. ونوافق على ضرورة أن نعثر على الاستراتيجية الصحيحة، ونرى أن هذه الاستراتيجية لا ينبغي أن تؤدي أبدا إلى مخاطر رئيسية بالنسبة لمستقبل الشعوب المعنية. ويجب أن تشكل الشروط اللازمة للخروج جزءا من أي قرار نتخذه منذ البداية. وبعد هذا، نحن لا نحبذ تحديد مواعيد نهائية للخروج، وندعو لتعزيز دور الأمم المتحدة في سيراليون، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أنغولا، بدلا من خفض تلك العمليات أو الاكتفاء بسحبها من هناك.

ونرى، شأننا في ذلك شأن بعض المتكلمين السابقين، أن تُبنى أي استراتيجية للخروج على أهداف جيدة التحديد، يتعين علينا من أجل تحقيقها أن نعد نهجا وقائيا، وأن نعزز قدرة الأمانة العامة على التحليل والإنذار المبكر، وأن نوجه مزيدا من الاهتمام لأسباب الصراع الحقيقية، وأن نكفل التصدي على الوجه الملائم للمشاكل الجذرية، وخاصة خلال مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام.

ونتعلم من الدراسة الفاحصة للظروف التي أدت بالمجلس لتقرير إنهاء بعثة من البعثات بشكل تدريجي أو فوري بعض دروس مفيدة عن الإدارة الاستشرافية للعمليات الجارية، فضلا عن تصور الخطط التنفيذية للعمليات المقبلة وتنفيذها. ويُظهر التقييم الموجز للخبرة المكتسبة على مدى

الأعوام القليلة الأخيرة أن التصفية التدريجية أو النهائية لأنشطة إحدى العمليات يتأثر بكثير من العوامل، من بينها إنجاز ولاية البعثة على النحو الذي يرضي مختلف الأطراف، وفي هذه الحالة يكون من الطبيعي أن يقرر المجلس سحب هذه البعثة تدريجيا وتصفية أنشطتها. ومن الأمثلة الجيدة لذلك سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وبعثة الأمم المتحدة في موزامبيق.

ويتعلق عامل ثان بالأمن. فانعدام ثقة أطراف الصراع ورفض أحد هذه الأطراف لوجود الأمم المتحدة، وكثيرا ما يكون مصحوبا بشن هجمات على موظفي البعثة ومصالحها، سببان أدّيا كلاهما في الماضي إلى تشكك أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في جدوى استمرار بعثة الأمم المتحدة المعنية. وكان سحب القوات وأفراد الأمم المتحدة يمثل حلا في هذه الظروف، ولكنه حل يعيبه ترك البلد نهبا للفوضى وإصابة احتمالات التوصل إلى حل للصراع بالانتكاس.

والفراغ الناجم عن انسحاب الأمم المتحدة سرعان ما يملأه أعداء السلام. وقد أدى هذا الانسحاب إلى خسائر فادحة للمنظمة، سواء من حيث الخسائر التي لحقت بمكانتها أو من حيث الخسائر المادية.

وينبثق العنصر الثالث من الطبيعة المتعددة الأبعاد للبعثات، أما العنصر الرابع فهو العنصر المالي.

إن تحديد ولاية واضحة للبعثة سيجعل من الممكن ترجمة الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم إلى بنود تنفيذية. ويتميز هذا النهج بأنه لا يدع مجالا للشك في نوايا الأمم المتحدة. كما أنه يتميز بتفادي التفسيرات المختلفة للولاية من جانب مختلف الأطراف في الصراع. ولا يمكننا التأكيد أكثر من ذلك على ضرورة بدء العملية في الوقت المناسب. وسوء التوقيت في هذه المرحلة سيكون له تأثير سيء على عملية التنفيذ بكاملها وقد يعزز الشكوك حول قدرة الأمم المتحدة الفعلية على التصرف والرد الفعال على المشاكل المحتملة.

وينبغي تشجيع التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وإشراكها في المرحلة الأولية للعملية. وينبغي مواصلة وتعزيز عملية الحوار بين المساهمين بقوات والمجلس. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتدريب القوات وبناء قدرتها، ومن الأهمية بمكان، مشاركة وكالات التنمية في بناء السلام وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وفي الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية من أجل نجاح عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي رأي وفدي، أن هذه العناصر ستتيح لنا الرد على شتى الانتقادات والتساؤلات التي يثيرها انسحاب الأمم المتحدة النهائي أو التدريجي من المناطق التي يتوقع أن يؤدي وجودها فيها إلى تحقيق السلم والأمن بهدف تحقيق التنمية المتجانسة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلام في وقت متأخر من المناقشة لأنني أردت أن أستمع إلى ما يقوله الآخرون وأن أفهم اتجاه مناقشتنا. ولذلك سأتكلم بشكل غير رسمي وأنا ممتن للممثل الدائم لتونس لانتظاره طوال هذه الفترة.

لقد طرحتم، سيدي الرئيس، سؤالا في بداية الجلسة. سؤالا أجيب عليه بشكل غير مباشر. وكان السؤال: هل يمكن لمجلس الأمن أن يحسن أداءه لدى إنهاء عمليات حفظ السلام؟ وأعتقد أن الإجابة التي ترددت حول هذه الطاولة عموما أفادت أنه قادر على ذلك، وأن عليه أن يحسن أداءه. والسؤال هو كيف يفعل ذلك؟ وبعد الاستماع إلى ١٣ عضوا آخر من أعضاء المجلس، أعتقد أننا متفقون بشكل ملحوظ على الوصفة التي حددناها، وهذا أمر طيب. ولكننا

في الحقيقة لم نجب على السؤال وهو كيف؟ نحن بحاجة لأن نقرر كيف نجيب على هذا السؤال. هناك بعض الفروق الدقيقة في معاني الكلام الذي دار في النقاش. وقد ظهر واحد أو اثنان من الموضوعات القديمة التي يكثر ترديدها في المناقشة، وظهرت أيضا بعض الأشياء التي لا تمت إلى الموضوع بصلة.

أعتقد أن تعليقات ناميبيا جاء فيها أنه لا يجوز إلغاء مسؤولية مجلس الأمن، أما التساؤل عما إذا كنا انتقائيين للغاية في إنهاء عمليات حفظ السلام، فهو سؤال يتعين على مجلس الأمن النظر فيه من الناحية السياسية. ولكننا عندما نتكلم عن المخرج الاستراتيجي، فإننا في الواقع نتكلم عن الاستراتيجية.

الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وفي بعض المجالات الأخرى، هي إلى حد بعيد، منظمة الحد الأدنى. فليس لدينا الكثير من الموارد، ونحاول أن نعمل بالحد الأدنى الممكن من أجل معالجة حالة معينة. وإلا، فسيكون من المكلف للغاية أو من الصعب جدا على صناع القرار الوطنيين لدينا أن يوافقوا على إلزام أنفسهم بعملية جماعية.

الاستراتيجية إذن هي التي نتكلم عنها. وهذه المناقشة تجري بعد يومين فحسب من اعتمادنا القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وهكذا نكون قد أنجزنا الكثير من العمل الذي نتكلم عنه، وأصبح واضحا تماما أنه يجب أن يكون المطروح أمامنا ثلاثة أمور بعينها.

أحدها هو تحليل أكثر عمقا واتساعا لما نقوم به. ونحن بحاجة لأن نكون مجهزين بما يلزم لإجراء ذلك التحليل. ولا معنى لأن نكتفي بمجرد طلب ذلك التحليل. فالتحليل يجب أن يكون تحليل المجلس لأن المجلس مسؤول، ولكن الواضح أننا بحاجة إلى العمل المهني من جانب الأمانة العامة لتجري لنا الجانب الأكبر من ذلك التحليل. وفي رأيي أننا جميعا نعتقد أن الأخضر الإبراهيمي كان محقا تماما في طلبه إيجاد قدرة متخصصة على التحليل الاستراتيجي لدى الأمانة العامة.

وذلك التحليل لا يجوز أن يقتصر على المستنقع الذي سنوفد إليه عملياتنا لحفظ السلام، بل يجب أن يشمل أسباب المشكلة. وجميع الأعضاء قالوا ذلك. وليست الأسباب وحدها؛ وإنما السياق أيضا. البعض أشار إلى السياق الإقليمي، والبعض أشار إلى السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نوفد في إطاره عملية لحفظ السلام.

ويجب أن تلم الولاية بذلك، والولاية، كما قيل هنا، تعتمد في كثير من الأحيان - وينبغي أن تعتمد في كثير من الأحيان - على اتفاق السلام الذي تتوصل إليه الأطراف. لسنا أحرارا. ونحن لا نبدأ من الصفر عندما نأذن بولاية ما. وتلك مشكلة لأننا لسنا مسؤولين عن اتفاق السلام.

وفي اعتقادي أننا ينبغي أن نـدرج مصالحنا في الاتفاق في وقت مبكر قدر الإمكان، كما قالت جامايكا وآخرون. إذن، ينبغي أن يدرج في الولاية معيار من أجل الخروج. وبعبارة أخرى، علينا أن نوجه عملية حفظ السلام نحو هدف محدد يمكن الحكم بأن تحقيقه قد تم. وكما قال السفير هولبروك، يجب أن تكون المشكلة الأصلية على الأقل قد جرت معالجتها، وحدد السفير وارد عددا من الاعتبارات الأخرى التي تقرر كيفية تحقيقنا للهدف. وهذا أمر في غاية الأهمية، ونحن لا نفعل ذلك دائما، وعلينا أن نفعل ذلك.

ومتى ما حددنا الولاية، سيكون هناك عندئذ بند ثان يتجاوز التحليل الأولي، وهو فهم الجميع للولاية، أي: العضوية الأوسع نطاقا، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، أو التي يحتمل أن تساهم بقوات، مما يعني ضرورة التشاور معها قبل الانتهاء من تحديد الولاية. وفي إطار ذلك الفهم الأوسع

لا بد من إجراء تقييم لقدرة المجتمع الدولي وإرادته على الاضطلاع بالولاية.

لقد أشارت ناميبيا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال واضح، في رأي ناميبيا، على الانتقائية الفعلية أو المحتملة. ولكني أعتقد، أنهم عند إبداء هذه الملاحظة، لم يكونوا متفقين مع الفهم الأوسع نطاقا والذي مفاده أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكنها فعليا البدء في عملية إلا بعد استيفاء شروط معينة لأن الأمم المتحدة لا تملك قدرة بلا حدود ولا إرادة بلا حدود. فحدودها مقيدة بشدة. ومن الواضح أن الأمين العام يدرك هذه الحدود وسوف يكلمنا عن ماهية تلك الحدود. ولذلك، علينا نحن أيضا أن نفهم ما نحن قادرون على القيام به تماما كالأمم المتحدة.

ثم المجال الثالث وهو التنفيذ. وهو أمر له أهمية حيوية بصورة مطلقة – وهو يدخل في اختصاص إدارة عمليات حفظ السلام، على الأقل في المرحلة الأولى – حيث يحتاج إلى تخطيط أفضل، وسرعة أكثر، وتنسيق أفضل وكل الأمور التي تناولها تقرير الإبراهيمي.

لقد استخدمتم، سيدي الرئيس، كلمة معينة في كلمتكم التمهيدية، عندما طرحتم الأسئلة علينا، لم يتطرق إليها أي من أعضاء المجلس. وكانت تلك الكلمة "القيادة" و لم يتكلم أحد بشأنها. هذه المنظمة في مجموعها ضعيفة على نحو خطير في القيادة. إننا نتهرب من المسؤولية إلى ما لا نهاية. انظروا إلى شكل هذه المائدة. فبين الأمين العام والمجلس والأعضاء والبلدان المساهمة بقوات، نتهرب جميعا من المسؤولية إلى ما لا نهاية.

إنني لا أقول إن المملكة المتحدة حسمت تلك المشكلة في سياق سيراليون، ولكن لدينا أسبابا وطنية تجعلنا نبدي تصميما كبيرا على إنهائها. هكذا فعل الاستراليون في تيمور الشرقية وهكذا فعل حلف الناتو في البلقان، ولكن تلك القيادة لا تمتد إلى جميع مهام ومسؤوليات الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. وأرى أننا في حاجة إلى الحديث على نحو أكثر تفصيلا عن القيادة وعن القيود التي تحيط بالأمم المتحدة في تنفيذ عمليات معقدة عندما يكون أداء القيادة موزعا بين أجزاء المجتمع الدولي.

ثم هناك مرحلة لم نتصد لها تماما، هي المرحلة التي يحدث فيها شيء ما يمكن أن يغير عملية حفظ السلام من أساسها. قد ينهار اتفاق لومي، وقد تعود الجبهة الثورية المتحدة إلى الحرب. هذه حالة صعبة لأن الولاية الأصلية لم تأخذ ذلك في الاعتبار و لم تعطنا في الواقع المرونة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الأصلية. وبالتالي فإننا نحتاج إلى أن نبني في تفكيرنا وعيا بالحاجة المحتملة إلى التغيير. إننا نفعل ذلك أثناء سير العملية. وإننا كمجلس مرنون. فنصدر القرار في اليوم الذي يتعين علينا أن نصدره. ولكن لا يفهم كل منا بالضرورة مواقف الآخرين.

تكلم ممثل كندا عن إدارة الصراع وتدريب المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المعنية بإدارة الصراع ونحن على الطريق، هذه إدارة. و لم نتعلم كيف نفعل ذلك في المجلس، وأعتقد أن ممثل فرنسا أيضا أشار إلى حقيقة أن تحقيق الأهداف الواضحة لعمليات حفظ السلام لا تكون دائما أمرا ممكنا ومرة أخرى أعتقد أن هذا كان درسا في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى.

لن أطيل في الحديث عن أشياء أخرى وردت في تقرير الإبراهيمي، مثل التنسيق الأوسع اللازم، بدءا من عملية منع الصراع حتى عملية بناء السلم بعد الصراع التي تشمل، كما قال ممثل الصين وأصاب، أصحاب البلد أنفسهم الذين أعد برنامج عملية حفظ السلام لبلدهم، فهم في نهاية المطاف الجهة التي سنعيد لها السلطة عند خروجنا.

وهـذا أمـر لـه أهميـة بالغـة. فـهو يجلـب إلى الميـدان مسـائل اقتصادية ومسـائل تتعلـق بتدفـق السـلاح، ومسـائل خاصـة بـالموارد المعدنيـة، ومسائل خاصة بالتسـريح ونـزع السـلاح وإعـادة الاندماج ومسائـل إقليميـة وأخـرى خاصـة بأداء الممثـل الـخاص للأمين العام. كل هـذا يـجب النظر فيه مرة أخرى ولا أعتقـد أننـا توخينـا الاتسـاع الكـافي في نهجنا.

لكنني أعتقد أن نتيجة النقاش في هـذا الصبـاح درس واضح بأن قرار الخروج لا بد أن يتصـل بآلية انتقـال. فإننا لا نخرج فحسب ولكننا نسلم الحالة إلى آلية تتناول المرحلة التالية. فإدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة في سـلوفينيا الشـرقية وبارانيـا وسيرميوم الغربية كانت مثـالا. فقـد كـانت هنـاك حاجة للشرطة المدنية والخـبراء المدنيين لإدارة البـلاد، وعملية التسـريح ونـزع السـلاح وإعـادة الاندمـاج مطلوبـة أيضـا والتفاهم مع البلد المضيف مطلوب كذلـك. وقـد أشـار ممثل بنغلاديش أيضـا إلى دور المنظمـات غـير الحكوميـة والمجتمـع المدني.

هنـاك أيضـا مسـألة المـوارد سـواء في ذلـك المـال أو القـوات. نحـن نحتـاج إلى مناقشـة أخـرى بشـأن السـبب في أن الجيوش التي تستخدم تقنيات عالية متطورة لا تريد أن تعمل في عمليات الأمـم المتحدة لحفـظ السـلام الـتي تنطـوي علـى اسـتخدام تقنيـات واطئـة. لقـد تكلمنـا عـن هـذا في حالـة التراجع، ويجب أن نتكلـم عنـه مـرة أخـرى. والأمـر لا يتعلق هنا بمعايير مزدوجة وإنما بطبيعة المنظمات المختلفة والجيوش المختلفة والمتطلبـات المختلفـة والخـبرات المختلفـة. وفي هـذا الأسبوع كـان هنـا في المدينـة القـائد الأعلـى لقـوات حلـف النـاتو في أوروبـا، التابعـة لمنظمـة حلـف شمـال الأطلسـي وحضرنا حفلة غداء صغيرة معه وتكلمنا عن اختلاف النـهج فيمـا بـين النـاتو مـن ناحيـة وعمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ السـلام مـن ناحيـة أخـرى واستمعنا إلى بعـض الـدروس الـتي تحتاج إلى أن نتناولها بتفصيل أكبر.

السيد الرئيس، ربما تشعر بخيبة الأمل إذا تركنـا هـذه القاعـة - ونحـن في حاجـة إلى أن نسـتمع إلى مـا سـيقوله غـير الأعضاء في المجلس بعد ظهر اليوم - دون أن نتفق على عمـل مـا لمتابعـة الأفكـار الملهمـة الـواردة في الورقـة المقدمـة منكـم وأعتقد أن تقرير الإبراهيمي يغطي كثيرا من النقاط التي نريد أن نتناولها، ولكنني أرى أننا في حاجة إلى لجنة فرعية خاصـة للمجلس معنية بعمليات حفـظ السلام تتنـاول بعـض هـذه النقـاط الفنيـة المفصلـة. وأعتقـد أننـا نحتـاج، كمـا قـال ممثـل ناميبيـا، إلى بعثـات صغـيرة بـين الفينـة والفينـة تتكـون مـن شـخصين أو ثلاثـة تنتقـل إلى المنطقـة وترجـع ببعـض الخـبرات المستقاة من المصدر قبل أن نقرر الولاية. ويجب علينـا بصفتنـا مجلس الأمن أن نتكلم مع الأجزاء الأخرى من المنظومـة. مـع الأجزاء الاقتصادية والاجتماعية ومـع الجمعيـة العامـة ولجانهـا بشـأن بعـض الجوانـب الـتي نقـوم بهـا هنـا. ويجـب علينـا أن نستعرض مع الأمين العام بقدر أكبر مسؤولياته، ومـع وكيـل الأمين العـام وإدارة عمليـات حفـظ السـلام مسؤولياتهما عـن أن يضعوا في الوعاء ما ليس موجودا فيه الآن، وما تطالب بـه ورقتكم وما تسفر عنه مناقشتكم.

يجب أن نتابع هذا، وهناك بعض الاقتراحـات بشـأن ما ينبغي أن نفعله. ويجب ألا نضـع القـرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) على الرف. فهناك قدر كبير من العمـل ينبغـي القيـام بـه قبـل أن نجيـب علـى سـؤالكم سـيدي الرئيـس، ونحـن في حاجـة إلى تحسين أداء مجلس الأمن. أشكركم على هذه المناقشة وأعتقـد أنها نافعة جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزيـة): لا يـزال علـى قـائمتي ١٧ متكلمـا. وبموافقـة أعضـاء المجلـس أعـتزم تعليـق الجلسـة الآن.